

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

### الدورة الثانية والخمسون



الجلسة العامة ٢٢

الخميس، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

أعمال الدورة الحادية والخمسين لجمعيةنا العامة. وإليه نتوجه بأعمق مشاعر العرفان.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

#### المناقشة العامة

وأود أيضا أن أتوجه بأحر تهانئي إلى الأمين العام الجديد لمنظمتنا، السيد كوفي عنان. لقد كان انتخاب السيد كوفي عنان في ١٧ كانون الأول/ديسمبر الماضي إشادة بالصفات الاستثنائية التي تفرّد بها رجل كرس كل حياته لقضايا الأمم المتحدة. أتمنى له كل نجاح في المهمة الهامة الموكلة إليه. وإنني لعلّى ثقة بأنه سيكون فخرا لقارتنا، أفريقيا، وأنه سيقود منظمتنا بنجاح إلى الألفية المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول هذا الصباح وزير الدولة ووزير خارجية السنغال والمواطنين السنغاليين المقيمين في الخارج، معالي السيد مصطفى نياسي.

السيد نياسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، لقد اختارتكم الجمعية العامة بالإجماع لتوجيه أعمال دورتها الثانية والخمسين. وكان هذا القرار إشادة بصفاتكم الشخصية الممتازة كدبلوماسي وسياسي محنّك، وفي الوقت ذاته، إشادة بخبرتكم الواسعة في العلاقات الدولية. كما أنه دليل على مدى تقدير المجتمع الدولي للدور الذي يضطلع به بلدكم، أوكرانيا، في إدارة القضايا الكبرى التي هي سمة تطور الشؤون العالمية. ومن دواعي سرور بلدي أن يعرب لكم عن أحر تهانئه وأطيب تمنياته بالنجاح في اضطلاعكم بهذه المهمة النبيلة.

تجتمع أسرة أمم العالم مرة أخرى، كعادتها كل سنة، لكي تبحث الوضع الراهن، ولكي ترسم في الوقت ذاته مسار التقدم للإثني عشر شهرا المقبلة.

ويود بلدي السنغال، بينما يدلي بدلوه في عملية التفكير الجماعي هذه، أن يعلن انضمامه إلى جميع من يجدون في منظمتنا التي تقوم على السلام والتضامن، أملهم في مستقبل أفضل للجنس البشري.

والواقع أن الأمم المتحدة لا تزال تمثل أداة لا يمكن الاستعاضة عنها لتعزيز السلام والأمن والتقدم في العالم

وأود أن أشيد بسلفكم، السفير غزالي اسماعيل ممثل ماليزيا، على الاقتدار والذهن المتفتح اللذين أدار بهما

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وتدرس السنغال حالياً جميع هذه المقترحات بالتنسيق الوثيق مع زملائها الأعضاء في الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز. وستقوم السنغال بكل ذلك واطاعة في ذهنها ما أعرب عنه الجميع من عزم سياسي على الشروع، ضمن فترة زمنية مناسبة، في ما يلزم من إصلاحات، ولا سيما في ميادين التنمية، وصون السلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح وتعزيز حقوق الإنسان، وذلك بشكل يمكن المنظمة من تلبية احتياجاتنا الآنية على نحو أفضل ومن الاستجابة على نحو أفضل لتطلعات الشعوب التي أنشئت لخدماتها.

وسبق لفخامة رئيس دولة السنغال، السيد عبدو ضيوف، أن طرح ما يلزم من مبادئ توجيهية وموارد من أجل إجراء هذه الدراسة.

وفي هذا الإطار، يتطلب إصلاح مجلس الأمن عناية خاصة من جميع الدول الأعضاء وفي الوقت نفسه، عزيمة مشتركة على الوفاء لمثال السلام الذي أودع في الميثاق في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥.

وقد أحرز الفريق العامل المكلف دراسة هذه المسألة تقدماً كبيراً، ولو أنه ما زال لازماً التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل أساسية مثل توسيع مجلس الأمن، وتكوينه، واستعمال حق النقض فيه.

لكن، وبالرغم من ذلك، يمكننا بل يجب علينا أن ننوه ونرحب بالمقترحات الكثيرة المقدمة، البناءة والمكتملة بعضها لبعض في أحيان كثيرة والتي أثرت على نحو ملحوظ المناقشات التي دارت خلال العام الماضي.

ويجب علينا الآن أن نبقى على المسار نفسه وأن نضاعف جهودنا في سبيل الاستفادة من قوة الدفع التي تولدت نتيجة ذلك، وأن ننجح في نهاية المطاف في تحقيق هدفنا المتمثل في إعادة هيكلة مجلس الأمن وتحديثه في الوقت نفسه، بجعله أكثر ديمقراطية وبمنحه مصداقية أكبر وشفافية أكبر، وبالتالي شرعية أكبر.

ولأفريقيا دور طبيعي تؤديه في هذا الإصلاح، وهو دور يجب أن يعترف به نظراً لتطور أفريقيا التاريخي ومصيرها بوصفها قارة المستقبل في مجتمع الأمم.

بفضل طابعها العالمي، وبفضل الثقافات والأخلاقيات الدولية التي تعبر عنها وتلهم إليها، وبفضل ما حقته من إنجازات إيجابية.

قبل سنتين وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، شدد المجتمع الدولي هنا بالإجماع على كون إطار التفكير والمناقشة والتوليف والتنسيق للحياة الدولية الذي توفره الأمم المتحدة إطاراً لا بديل له. فقد كانت الأمم المتحدة ولا تزال في الواقع رمزا متعدد الأبعاد. فالأمم المتحدة هي أولاً أداة لا يستغنى عنها لصون السلم والأمن العالميين. والأمم المتحدة هي، بالإضافة إلى ذلك، وقبل كل شيء مصدر أمل جديد للعديد من الرجال والنساء الذين يعانون النفي، والجوع، والفقر، والمرض. والأمم المتحدة هي أخيراً أداة لتعزيز الديمقراطية، وحقوق الإنسان والتنمية - أي بتعبير آخر، لتعزيز العدالة بين الأفراد، والشعوب، والثقافات والحضارات.

وفي ضوء هذا الواقع، أدرجنا تحسين إمكانات المنظمة وزيادة قدرتها على المواجهة الأفضل للتحديات التي يبرزها عالم اليوم، في مقدمة أولوياتنا. قمنا بذلك ولسان حالنا التأكيد على أنه:

"من أجل الاستجابة الفعالة لتحديات المستقبل وتحقيق الآمال التي تعقدها الشعوب في جميع أنحاء العالم على الأمم المتحدة، من الضروري إصلاح الأمم المتحدة نفسها وجعلها مواكبة للعصر". (إعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، القرار ٦/٥٠، الفقرة ١٤)

ويسرنا أن نلاحظ اليوم أن هذا الاقتناع بدأ يترجم إلى أعمال. وفي الواقع، شرعت الأمم المتحدة الآن، في ظل القيادة الدينامية التي يظهرها الأمين العام، في جهد إصلاحي واسع لا سابق له في تاريخ مؤسستنا.

وعلى وجه أكثر تحديداً، قدم السيد كوفي عنان في ١٦ تموز/يوليه الماضي، إلى الجمعية العامة مقترحات بأوجه الإصلاح التي من شأنها جعل الأمم المتحدة حجر الزاوية لنظام دولي أكثر مواءمة للحقائق التي ستلازم القرن الحادي والعشرين.

وأود أن أعرب عن كل امتناني للأمين العام ومساعديه لما بذلوه من جهود وطاقات تستحق الثناء في سبيل وضع مقترحات هي من الجرأة بقدر ما هي محلها.

لقد أحرز تقدم كبير هذا العام على الطريق نحو إحلال السلام في عدد معين من البلدان، وبخاصة في ليبيريا التي خرجت لتوها - بفضل تصميم بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودعم المجتمع الدولي - من صراع يقتتل فيه الأشقاء استمر سبع سنين. لكن علينا أن نقر بأن سبيل السلام لا يزال غير ممهد بصورة أكيدة في حالة أزمات أخرى.

وينسحب هذا الواقع بشكل خاص على سيراليون التي لا تزال الحالة فيها تبعث على القلق الشديد على الرغم من المبادرات التي قامت بها الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف إعادة الشرعية إلى ذلك البلد.

كما شهد العالم في الكونغو (برازافيل)، وهي بلد شقيق آخر، تدهورا مفاجئا في الحالة السياسية تمثل في المواجهة العسكرية التي بدأت في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وهنا أيضا يجب أن نشير إلى أن ما بذلته الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من جهود متضافرة، وما قام به الرئيس الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون، من أعمال تتسم بوضوح الرؤية وتستحق الثناء، وكذلك ما بذلته لجنة الوساطة الدولية من جهود، لم يفلح لسوء الحظ في إيجاد مخرج سياسي لهذه الأزمة الداخلية الحادة، التي يشكل استمرارها تهديدا خطيرا للسلام في منطقة جنوب الصحراء الكبرى وفي القارة.

ولا تزال النزاعات الداخلية في أماكن أخرى من القارة، كأفغولا والصومال، مستعصية على الحل.

وفي مواجهة جميع الأخطار الناجمة عن جميع هذه النزاعات، أنشأ الأفارقة آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها في أفريقيا.

لكن وبالرغم من ذلك، من الواضح أن تلك المنظمة الأفريقية الجامعة لا تمتلك بمفردها الوسائل التي تمكّنها من الشروع في العديد من الأعمال المعقدة التي تتطلبها عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

لذلك، تبرز الحاجة إلى دعم مكثف من المجتمع الدولي في هذا المجال بالذات.

ولهذا السبب أود أن أشيد مرة أخرى بعقد اجتماع خاص لمجلس الأمن، على المستوى الوزاري، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، بمبادرة من رئيس المجلس، كرس للحفاظ على

وإن إصلاح منظومة الأمم المتحدة في اتجاه تحقيق اتساق أكبر ودينامية أكبر أمر مهم، إلا أن الحاجة إلى صون السلام في العالم وتعزيزه أمر ملح بالقدر عينه.

صحيح أن تقدما كبيرا أحرز في هذا المجال في الأعوام الماضية. فتمكنت الأمم المتحدة من أن تعزز إلى حد كبير قدرتها على تخطيط بعثات حفظ السلام، وإنشائها وتنفيذها في أنحاء العالم. ويسر بلدي، السنغال، أنه كان قادرا على المشاركة في هذا التقدم، وذلك من خلال جملة أمور منها إيفاد ضباط من جيشه إلى الأمانة العامة بنيويورك لترشيد الجوانب المختلفة لعمليات حفظ السلام على نحو أفضل.

إلا أنه ينبغي للتحسن المنشود ألا يقتصر على المسائل الإجرائية، وإن ظل علينا أن نقر بجلاء بأن لهذه المسائل أهميتها.

يجب علينا أيضا وقبل كل شيء، أن ندرس مجددا الوجهة التي تتخذها بعثات الأمم المتحدة في جميع الحالات التي يكون فيها السلم العالمي مهددا أو مخروقا.

ويجب على الأخص أن يكون المجتمع الدولي أكثر واقعية عند تحديد البعثات التي ينيطها بالخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، وإذ نستخلص العبر من عمليات سابقة كالعربية التي نُفذت في البوسنة والهرسك، علينا أن نقر بأمر جلي: وهو أن قِوات الأمم المتحدة ليست مؤهلة قانونيا، حتى الآن في ظل قواعد الاشتباك الموضوعية لها لإحلال السلم بنفسها في مسارح العمليات التي انهار فيها السلام.

لذلك، يبدو لنا أنه من الأنسب إسناد مثل هذه المهام إلى أعضاء الأمم المتحدة الذين يوافقون على القيام بها في إطار ائتمانات خاضعة للسلطة المعنوية لمنظمتنا وإن لم يكن لإمرتها. فنتجنب بذلك منح جنود الأمم المتحدة ولايات دون منحهم في المقابل الوسائل القانونية والبشرية والمادية الأساسية التي تمكّنها من إتمام مهامهم.

وهذا الخيار يصبح مستصوبا بدرجة أكبر نظرا لأن النزاعات المتعددة الأوجه لا تزال تصيب العديد من مناطق العالم، بدءا، للأسف، بأفريقيا قارتنا.

بشدة - أثر سلبي على عملية السلام. ونحن نود أن نذكر أيضا أعمال العنف الواضحة التي ارتكبت ضد مدنيين عزل، مثل الاعتداءات التي وقعت مؤخرا في القدس. إن هذه الأعمال جميعا يجب أن تدان صراحة ودون تحفظ لأنها تلحق ضررا بالغا بجهود السلام.

ولهذه الأسباب جميعا نود هنا أن نوجه نداء ملحا إلى راعبي عملية السلام وإلى المجتمع الدولي كله لاتخاذ أنسب المبادرات لإنقاذ عملية السلام. إن الشرق الأوسط بحاجة اليوم، أكثر من أية منطقة أخرى في العالم، إلى السلم والأمن من أجل تنميته. وهذا السلام لا يمكن تحقيقه إلا في إطار ثقة متبادلة ورغبة في العيش معا مع احترام حقوق وكرامة جميع شعوب المنطقة.

إن الأمن العالمي أيضا يتطلب تخفيض الأسلحة والقضاء على بعض فئات الأسلحة. ولهذا، تحاول الأمم المتحدة منذ أكثر من خمسين عاما تهيئة عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل. وفي السعي إلى تحقيق هذا الهدف، أحرز تقدم كبير فعلا. ومنذ عام واحد، رحبنا في هذه القاعة بارتياح كبير بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وانطلاقا من هذا، انخرط المجتمع الدولي في مفاوضات لإبرام معاهدة للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. والسنغال، وهي عضو في مؤتمر نزع السلاح، لا تزال تعلق أهمية خاصة على هذه المسألة، التي ستمثل تسويتها خطوة كبرى إلى الأمام نحو عالم يوفر أمنا أعظم للجميع. وفي هذا السياق، نأمل أن نشهد قبل نهاية هذا العام نجاح عملية أوتاوا - التي نشارك فيها - في التوصل إلى التوقيع على اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتدمير هذه الألغام.

إن استئصال الفقر في جميع أنحاء العالم كان ولا يزال واحدا من أهداف الأمم المتحدة الرئيسية. والآباء المؤسسون، بإعلانهم في الميثاق عزمهم على أن يدفعوا بالرقى الاجتماعي قدما، وأن يرفعوا مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، أرادوا أن يجعلوا من الأمم المتحدة أداة تناضل من أجل التقدم الاجتماعي للبشرية جمعاء.

لكن في الوقت الحاضر، تهدد كوكب الأرض تحديات عالمية لا تعرف حدودا ولا تستثنى شعبا من الشعوب. والمشاكل العالمية - الفقر، والاستبعاد، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات - أصبحت معولمة فعلا قبل أن يعولم الاقتصاد بكثير. ولهذا، فبصرف النظر

السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. ونود أيضا أن نشكر زميلتنا وزيرة خارجية الولايات المتحدة، السيدة مادلين أولبرايت.

لقد كان ذلك الاجتماع شاهدا بليغا على الأهمية الخاصة التي يوليها المجتمع الدولي للمشاكل الأفريقية.

ومع ذلك، لا بد لي أن أؤكد أن إعلانات النوايا وحدها ليست كافية. نحن بحاجة إلى عمل ملموس. ومن ثم، تعلق السنغال أهمية كبرى على التقرير الذي من المقرر أن يقدمه لنا الأمين العام قريبا، والذي من المقرر أن يحتوي على توصيات ملموسة محددة بشأن أسباب النزاع في أفريقيا، ووسائل منعها، ووسائل حلها - عند اللزوم - بالاتفاق الكامل مع شركائنا في المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، نرحب بالمساعدة المتزايدة التي بدأنا تلقيها من بعض البلدان الكبرى في نصف الكرة الشمالي في إطار تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام والتصرف بسرعة في حالة الأزمات. وفي هذا الخصوص، لا يسعنا إلا أن نذكر فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وكذلك بلدان أخرى في الشمال. وإلى جانب ذلك، فإن افتتاح الأمين العام في كوبنهاغن يوم ٢ أيلول/سبتمبر لمركز التخطيط للواء الأمم المتحدة الجديد للقوات الاحتياطية العالية الاستعداد كان حدثا بالغ الأهمية لمنع النزاعات في أنحاء العالم.

وأيضا، في إطار هذه الشواغل بالنسبة لأفريقيا، أود أن أذكر النزاع الدائر بين الجماهيرية العربية الليبية من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة من ناحية أخرى فيما يخص مأساة لوكربي. ونحن نرى أن الوقت قد حان كي تحل الأطراف المعنية هذا الأمر أخيرا بنجاح عن طريق الحوار والتفاوض وذلك - وهذا أمر يجب التأكيد عليه مرة أخرى - لأن شعب ليبيا يعاني بشدة من الخطر المفروض على ذلك البلد.

ونحن نرحب بالتقدم الكبير المحرز في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق سلام نهائي في الصحراء الغربية تحت رعاية الأمم المتحدة وتحت قيادة السيد جيمس بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام.

إن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال تثير قلق الشعوب المحبة للسلام. والتطورات التي وقعت مؤخرا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتوسع المستوطنات الإسرائيلية الحالية أو بناء مستوطنات جديدة والتعطيل في المفاوضات - هذه كلها أمور كان لها - وهذا يؤسفنا

كل شيء، مسؤولية وطنية تقع على عاتق الدول. وهو يتطلب التحديد والتطبيق الفعال لسياسات اقتصادية كلية سليمة قائمة على الشفافية، وسيادة القانون، وممارسة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، واشتراك الجميع في الجهد الإنمائي الوطني: بعبارة أخرى، جهد يقوم على ما نسميه اليوم الحكم الصالح.

وفي رؤية بلدي أن هذا الخيار، الذي لا بد أن يكمله تضامن على المستوى العالمي هو ضمن السبل للتقدم نحو المثل الأعلى المشترك الذي رسمه لنا ميثاق الأمم المتحدة.

والآباء المؤسسون للأمم المتحدة، بإثباتهم في الميثاق تعلقهم باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، قد ألهموا الملايين من الرجال والنساء بأن يقدموا على ما أسماه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني منذ عامين "مخاطرة الحرية"، إن نضالهم الجدير بالثناء يعني اليوم أن احترام هذه الحقوق وهذه الحريات أصبح يعتبر على الصعيد العالمي مكونا أساسيا في أي عمل هدفه تقدم ورفاه الفرد.

وبلدي، السنغال، الذي يعلق أهمية كبرى على كرامة الإنسان وقيمه، يود هنا أن يؤكد مجددا التزامه بمواصلة العمل جنبا لجنب مع العديد من الذين يكافحون من أجل الحصول على حقوقهم في الحرية والعدالة والسلام أو استعادته. وهذا التضامن ينطبق على أشقائنا وشقيقاتنا في فلسطين، والبوسنة والهرسك، وليبيا، وأفغانستان، والصومال، ومنطقة البحيرات الكبرى، وفي كل مكان آخر، ممن يتطلعون إلى السلم وحده لبناء مستقبلهم.

أود في هذا الإطار أن أشيد بتعيين السيدة ماري روبنسن في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ونؤكد لها تأييدنا ونتمنى لها كل نجاح في مهمتها النبيلة.

والطبيعة العالمية لحقوق الإنسان حقيقة يجب ترسيخها وتقويتها. وفي هذا السياق نؤيد دون تحفظ طلب جمهورية الصين بالانضمام مرة أخرى إلى مجتمع الأمم وقبولها في منظمتنا وفي وكالاتها المتخصصة. وإن قبول هذا الطلب سيكون إسهاما قيما في تعزيز فكرة عالمية الأمم المتحدة، وإنصافا لشعب جمهورية الصين الجدير بالاحترام. إن ما حققته من تنمية اجتماعية واقتصادية والتزامها بالقيم الديمقراطية والسلوك الدولي، يقدمان دليلا لا يدحض على إيمانها بالأهداف النبيلة لميثاق الأمم المتحدة وقدرتها على الاضطلاع

عن الطريقة التي نعالج بها المستقبل، فإن المشاكل الحالية في نهاية القرن لا يمكن أن تحل إلا بعمل منسق ومتكامل للتحكم في كل الاضطرابات الملازمة لهذه الفترة من التاريخ المتسمة بالتغير.

وفي هذا السياق ترحب السنغال بالاختتام الناجح للمفاوضات المتعلقة بوضع خطة للتنمية. وتوافق الآراء الذي تحقق في تلك الخطة، التي تستمد جوهرها من التزامات سابقة واردة في مختلف خطط العمل الصادرة عن المؤتمرات الدولية المعقودة مؤخرا، إنما يوفر دليلا على إيماننا المشترك بمزايا بناء شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية تكون قائمة على حتمية التكافل وعلى الفائدة المتبادلة. وبذلك يكون الإطار المفهومي قد أرسى ونال قبول الجميع، ويبقى علينا أن نتحرك نحو العمل بتعبئة موارد تتناسب مع النوايا السخية المصاغة في خطة للتنمية.

وبهذا المنطق تعتبر تسوية أزمة الديون، وكفالة التعويض العادل عن السلع الأساسية، ورفع الحواجز التجارية، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، شروطا مسبقية لا غنى عنها إذا ما كان لنا أن نبني عالما، أرحب صدرا للجميع فترسخ قريتنا العالمية بروح من التضامن وعلى نحو أبقي وأوطد.

وفي هذا السياق يكتسي الكفاح ضد الفقر أولوية واضحة، لأنه من غير المقبول، في عصر تكنولوجيا الفضاء و"الإنترنت" هذا أن يظل الملايين من الرجال والنساء في أنحاء العالم، وبخاصة في نصف الكرة الجنوبي، ممتقدين للحد الأدنى من الظروف التي تكفل لهم الحياة اللائقة. إنهم بعبارة أخرى يفتقدون المياه، والكهرباء، والدواء، والطعام - وباختصار يفتقدون الأمن والرفاه. والقول بأن تطلعات الشعوب إلى حياة أفضل - تمثل مسعى أبديا لا يمكننا أن نتجاهله هو قول صحيح تماما كالقول، بأن البشر يجب أن يظلوا مبتدأ التنمية ومنتهاها.

وفي هذا السعي لإيجاد حلول دائمة لتحديات التخلف الاقتصادي أخذ بلدي زمام المبادرة في مؤتمر القمة الثالث والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في هراري في حزيران/يونيه باقتراح قرارين جدد من خلالهما رؤساء دول أو حكومات أفريقيا بالإجماع تأييدهم لمنظومة الأمم المتحدة بشكل عام، وللعمل الذي تضطلع به أفريقيا بشكل خاص لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية. لكن هذه الحاجة إلى التضامن ينبغي ألا تجعلنا ننسى أن أي جهد يبذل نحو التنمية المستدامة هو، قبل

الدورة مثمرة. وأخيرا أود أن أثنى كثيرا على سلفكم السيد غزالي إسماعيل للجهود الحثيثة والمخلصة التي بذلها في إنجاح أعمال دورتنا السابقة وقد استحق كل التقدير.

إن نجاح الأمم المتحدة في ممارسة دورها المنشود يعتمد بالدرجة الأساس على التطبيق السليم لمبادئ وأحكام الميثاق لأن ذلك وحده هو الكفيل بتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها المنظمة الدولية. إن هذه الأهداف تتجسد بالتطلع للوصول إلى مجتمع دولي مبني على أسس احترام سيادة الشعوب وحريةها واستقلالها، وتمكنها من تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن إصلاح هياكل الأمم المتحدة وآليات عملها بشكل سليم يضمن العدالة لكل الدول الأعضاء ومجموعاتها الجغرافية سيمكنها من القيام بمسؤولياتها بالشكل الذي ينسجم مع الأهداف والمبادئ والأحكام التي نص عليها الميثاق.

إننا نعتقد أن عملية إصلاح المنظمة يجب أن لا تقتصر على الناحية التنظيمية رغم أهمية هذا الجانب. إن الأهم أن تتوفر الإرادة السياسية المشتركة للعمل على إعادة التوازن الحقيقي والفعال في عمل المنظمة والحيولة دون استغلال آلياتها لتحقيق أهداف ومآرب سياسية خاصة لبعض القوى الكبرى. وقبل هذا وذاك ينبغي الالتفات إلى مخاطر إنفلات قطب دولي واحد ومحاولته الهيمنة على العالم. وفي السياق هذا فإن العراق يرحب بالبيان الصادر عن اجتماع الرئيسين الروسي بوريس يلتسين والصيني جيانغ زيمين الذي عقده في موسكو بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧. والذي دعا بشكل واضح إلى رفض هيمنة أية دولة على مقدرات العالم وممارسة سياسة القوة أو احتكار القضايا الدولية. كما دعا البيان الروسي - الصيني إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب. إننا في العراق نضجر بأن السيد الرئيس صدام حسين قد دعا منذ أكثر من عشرين سنة إلى عالم متعدد الأقطاب.

كما لا يجوز أن تكون الأمم المتحدة محفلا يتحكم فيه الأغنياء رغم أنهم قلة قليلة في العالم. إن من جملة الأهداف الأساسية للأمم المتحدة بموجب الميثاق، هو ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا. ومن هذا المنطلق، نرى ضرورة الابتعاد عن تهميش الدول النامية وحرمانها من فرص وإمكانات التطور الاقتصادي والعلمي.

بالمسؤوليات التي عهد بها إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

عندما تحطم حائط برلين في ١٩٨٩ ثار أمل كبير بين المواطنين في العالم. وتولد الأمل من التحرك السريع صوب نظام دولي جديد يفرضي إلى تحقيق السلام والعدالة، وكذلك إلى التضامن والتقدم، وجمهورية الصين لها مكانة في هذا النظام الدولي الجديد. مكانة يعترف بها القانون الدولي وتفرضها احتياجات عالم يتطور تطورا سريعا.

أود في الختام أن أقول إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده حتى ينتصر الأمل على الأخطار التي تتهدد البشرية. والعقل الذي منحه الله للجنس البشري يوفر الإمكانيات والموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وليس أمامنا خيار إلا أن نساعد الأمم المتحدة على أن تتكيف مع العالم الجديد وأن تضطلع بدورها بوصفها مركزا لتنسيق أعمال الأمم في تحقيق الأهداف المشتركة. ويكتسي هذا أهمية فائقة لأن التحديات الكبيرة التي تواجهنا في المستقبل لا يمكن التصدي لها إلا في إطار من التضامن العالمي. والحل الوحيد سواء تعلق الأمر بمكافحة الإرهاب، أو الاتجار بالمخدرات، أو الجريمة المنظمة، أو حماية بيئتنا وصحتنا الجماعية أو تعزيز السلام عن طريق نزع السلاح وعن طريق التخفيف من حدة الفقر، هو أن نبذل جهدا عالميا منسقا ومشتركا.

لقد بدأنا بالفعل هذا الجهد معا وبلدي يحث المجتمع الدولي على أن يواصل هذا الجهد بثبات وتوجه السنغال بهذا النداء وهي مقتنعة تماما بأن الموارد العقلية والمادية المتاحة للجنس البشري قادرة على التصدي لجميع التحديات وأن ما نحتاج إليه في هذا الصدد هو الإرادة.

ويمكننا أن نفعل ذلك، ويجب أن نفعله. فلنعمل معا، أخوة وأخوات ننتمي إلى أسرة واحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق.

السيد الصحاف (العراق): يسرني أن أعرب عن خالص التهئة لانتخابكم رئيسا لأعمال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة وعن ثقتي بأن خبرتكم وكفاءتكم ستسهمان بشكل فاعل في إنجاح إدارة أعمال هذه الدورة. كما أؤكد حرص وفد العراق على التعاون معكم والزلاء الآخرين للنهوض بمسؤولياتكم لجعل نتائج هذه

بفاعلية. إن هذا النظام يعمل منذ شهر آب/أغسطس ١٩٩٤ ويغطي كامل العراق. ومنذ أن استلم الرئيس التنفيذي الجديد للجنة الخاصة السفير ريتشارد بتلر عمله رحبنا بتصريحاته التي أكد فيها أنه سيتبع نهجا موضوعيا وعلميا وفنيا في التعامل مع الموضوعات المتبقية من وجهة نظر اللجنة الخاصة، ووفقا للمتطلبات التي حددها بوضوح القرار ٦٨٧ (١٩٩١). لقد أكدنا استعدادنا الكامل للتعاون مع السفير بتلر، واتفقنا في زيارته الأولى إلى بغداد في تموز/يوليه الماضي على برنامج عمل مشترك مكثف قمنا بتنفيذه بنشاط. لقد تحقق بالفعل تقدم جوهري كبير في نشاطنا المشترك هذا، وإننا نتطلع إلى التقرير نصف السنوي للجنة الخاصة المؤمل تقديمه إلى مجلس الأمن بعد أيام. ونأمل أن يعكس التقرير بصورة منصفة التقدم المحرز وأن يفتح الباب أمام مجلس الأمن للشروع في تطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، والتي تعني بداية رفع الحصار الاقتصادي عن العراق.

إن الحصار الشامل المفروض على العراق يمثل أوسع وأقصى نظام مقاطعة فرضه مجلس الأمن طيلة تاريخه. فهو يشمل، نظريا وعمليا، كل شيء، ويطل كل جوانب الحياة. وإننا مقتنعون من التجربة العملية بأن الإصرار على إدامة الحصار على العراق ليس مرتبطا بإيفاء العراق لالتزاماته، بل هو خطة منظمة لإلحاق الأذى الشديد بالعراق من خلال إنهاء قدراته التنموية وتدمير البنية الأساسية لاقتصاده تحقيقا لمصالح أجنبية لقوة عظمى غاشمة. لقد لمس العالم بأسره حجم الضرر والتدمير المتعمد الذي أصاب العراق بما يتناقض مع الأهداف التي قامت على أساسها الأمم المتحدة والتي أكدتها عبر مؤتمراتها المتعددة. فقد نهت المنظمات الدولية والبعثات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة إلى المخاطر التي تحيق بشعب العراق جراء استمرار الحصار وبشكل خاص الآثار الخطيرة التي تعاني منها النساء والأطفال.

ومثال على ذلك، أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في آخر دراسة لها صدرت في شهر أيار/مايو ١٩٩٧ أن ٢٧,٥ في المائة من أطفال العراق دون سن الخامسة يعانون من نقص الغذاء المزمن، وأن أكثر شرائح الأطفال المهددين هم ممن دون سن الثانية من العمر، وذلك يعود إلى سوء التغذية والإصابة بالأمراض المعدية.

وفضلا عن ذلك تعرضت البيئة في العراق إلى أضرار فادحة نجمت عن القصف العشوائي الذي قامت به الولايات المتحدة الأمر يكية وبعض حلفائها والذي

وما دمنا بصدد الحديث عن إصلاح المنظمة وآلياتها ومراجعة دورها، علينا أن لا نفضل الحقائق الأساسية لتطور المجتمع الدولي من مجموعة من الدول القليلة التي تتجانس في بعض مفاهيمها ومصالحها إلى مجتمع ذي صبغة عالمية يسوده بالضرورة عدم التجانس والتنوع في المفاهيم والمصالح. إن هذه الحقيقة الموضوعية تملينا جميعا توظيف الطاقات المشتركة لمراجعة الموروث من الموثيق والآليات بما يجعلها منسجمة مع الواقع الموضوعي للمجتمع الدولي لكي يتحقق بالتالي الصالح المشترك العام وليس مجرد مصالح الأقلية. ومن الأمثلة التي تخطر إلى الذهن في هذا الصدد هو ميدان حقوق الإنسان.

وأخيرا لا بد لنا من أن نقر بضرورة التأني والتشاور والتفاوض المستفيضة في ما ينبغي إقراره من خطوات الإصلاح. إن النجاح في هذا الجهد المشترك لأي خطوة لا بد له من التوافق العام الحقيقي بين الدول وليس الأصوات المعلنة نتيجة الضغط وتهديد المصالح.

إن العراق يعاني منذ أكثر من سبع سنوات من حصار ظالم لم يشهد له تاريخ الإنسانية مثيلا. ولقد عرضنا أمام الجمعية العامة أكثر من مرة بشكل لا يقبل اللبس الخطوات التي قام بها العراق لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بما سمي بأزمة الخليج، وبشكل خاص تنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) من أجل أن يتم رفع الحصار عنه.

لقد نفذ العراق ما هو مطلوب منه في تلك القرارات. وفي سياق العمل مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الخاص بالأسلحة المحظورة نفذ العراق كل الالتزامات الجوهرية الواردة في هذا الشأن. ولم يتأخر العراق حتى اليوم عن القيام بكل ما من شأنه التأكيد على حرصه في التعامل حتى مع التفاصيل الثانوية جدا من أجل أن يتحرك مجلس الأمن لتنفيذ التزاماته المتقابلة إزاء العراق وذلك برفع الحصار عنه.

إن عملنا في هذا المجال يكتسب أهمية خاصة مما يستدعي وقفة لإلقاء الضوء عليه. إن ما تحقق حتى اليوم من تنفيذ كامل للالتزامات الجوهرية المفروضة على العراق في مجال الأسلحة المحظورة هو حقيقة ثابتة. فرغم كل ما يشاع فإن الحقيقة هي أنه لم يعد لدى العراق أي أسلحة أو معدات أو أجهزة أو مواد محظورة. كما أن نظام الرقابة المستمر الذي أسس في العراق من قبل اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية يعمل

لقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى لأن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولياتها بموجب الميثاق، ليس تجاه شعب العراق فحسب، وإنما تجاه المجتمع الدولي أيضاً. إن الواجب يقضي على الأمم المتحدة أن تجري مراجعة مهنية وموضوعية لأحكام فرض الحصار على العراق بغية تطبيق الفقرة (٢٢) من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) كمدخل لرفع الحصار بشكل كامل.

لقد أكدت جميع المناقشات التي جرت في الأمم المتحدة وعلى صعيد فرق ولجان العمل المتخصصة، ولا سيما اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة، على ضرورة أن تكون الجزاءات إجراء استثنائياً تستخدمه الأمم المتحدة في حالات خاصة جداً ووفقاً لميثاقها. كما أكدت على ضرورة أن لا تستند هذه الجزاءات إلى مجرد الضرورة السياسية، بل إلى أساس متين من القانون الدولي، وأن تنفذ وفقاً لمبادئ العدالة والقانون الدولي، وأن لا تخدم مصالح فردية أو قومية، وأن يراعى عند تطبيقها ما تسببه من معاناة إنسانية، وينبغي تحديد وقت لرفع الجزاءات وعدم ترك هذا الموضوع الخطير بدون تحديد دقيق لتوقيتات رفعه.

إن مسؤولية الأمم المتحدة لا تتوقف عند هذا الحد. إن عليها أن توقف جميع الممارسات العدائية التي ترتكبها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق والتمثلة في المحاولات المستمرة للتدخل في شؤون العراق الداخلية بهدف زعزعة استقراره وأمنه والقيام بعمليات هدفاً تغيير نظام الحكم الوطني فيه، والتي تعتبر عملاً إجرامياً حتى بموجب قانونها الداخلي الأمريكي. إن ما يرد على لسان كبار المسؤولين السياسيين الأمر بكان يؤكد السياسة الأمريكية العدائية ضد العراق. وليس بخاف على أعضاء الأمم المتحدة ما نشرته صحيفة واشنطن بوست في يوم ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧ والمعلومات التي وردت في البرنامج التلفزيوني الموثق الذي بثته شبكة ABC الأمريكية بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧. لقد أكدت هذه المعلومات بأن الولايات المتحدة كانت ضالعة في التآمر على نظام الحكم الوطني في العراق. لقد كان هذا الضلوع سياسة رسمية أقرها الرئيس الأمريكي وخصص لها أكثر من ١٠٠ مليون دولار وسعت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لتنفيذها. وقد أقر بهذه السياسة بعد نشر المعلومات عنها ناطق رسمي لوزارة الخارجية الأمريكية في إيجازها للصحافة بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه الماضي. إن قرارات الأمم المتحدة التي تخص العراق تؤكد على جميع الدول واجب احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وإن ما تقوم به الولايات المتحدة هو

استهداف محطات توليد الكهرباء ومراكز الصرف الصحي والمصانع، والتي حالت ظروف الحصار دون إعادة بنائها بشكل كامل.

كما أكدت الدراسات والأبحاث العلمية التي قام بها باحثون وعلماء أجنبية بالدليل القاطع قيام الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأسلحة المحرمة والعتاد المقوى باليورانيوم المنضب في عملياتها العسكرية ضد العراق مما عرض مساحات من أراضي العراق إلى التلوث والسموم القاتلة. وقد تم تسجيل أعداد كبيرة من الحالات المرضية التي لم تكن مألوفاً سابقاً كالتشوهات الخلقية للأجنة وتشوهات العظام وإصابات عديدة بمرض سرطان الدم لدى الأطفال.

لقد سمعنا كثيراً من مزاعم ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قبل قبول العراق التعامل مع صيغة النفط مقابل الغذاء. لقد ذرف ممثلو هذين البلدين دموع التماسيح، وادعوا الاهتمام بمعاناة الشعب العراقي، وقالوا إنهم وفروا القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لتخفيف تلك المعاناة.

إن القرار المذكور لم يكن قراراً متوازناً. ولقد وفقنا والأمين العام للأمم المتحدة في التوصل في شهر أيار/مايو ١٩٩٦ إلى مذكرة تفاهم لتطبيق القرار المذكور بشكل متوازن. وعندما بدأ تنفيذ المذكرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ظهر التصرف الأمريكي والبريطاني على حقيقته.

إن صيغة النفط مقابل الغذاء والدواء، هي صيغة مؤقتة ومتواضعة ولا تسد إلا نسبة بسيطة من احتياجات العراق. ورغم ذلك فقد شهدت هذه الصيغة وما زالت تشهد العراق والصعوبات الكبيرة التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشكل خاص فرضها لإعاقة التنفيذ السليم والفعال لمذكرة التفاهم.

لقد أدت تصرفات مندوبي هذين البلدين في اللجنة المنبثقة عن القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، إلى تراكم العقود المرفوضة أو المعلقة بذرائع واهية، الأمر الذي خلق فجوة كبيرة في انسيابية إقرار هذه العقود وبالتالي إلى تأخير وصول وتوزيع المواد إلى شعب العراق. إن العراق لم يستلم لحد الآن، ورغم انتهاء المرحلة الأولى منذ أكثر من ثلاثة أشهر، سوى ٢٥ في المائة من الدواء المتعاقد عليه ولم يستلم لحد الآن أي مادة في قطاعات الزراعة والتربية والمياه ومجاري الصرف الصحي وقطع غيار محطات توليد الكهرباء.



لقد حذرنا تركيا من التأثيرات السلبية الخطيرة للسياسة التركية على العلاقات بين البلدين والمنطقة وعلى المصالح التركية ذاتها. إن العديد من الدول في المنطقة وخارجها والهيئات الدولية وفي المقدمة منها جامعة الدول العربية قد أدانت العدوان التركي الجديد على العراق والذي بدأ يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر الماضي. وإننا في الوقت الذي ندين فيه بشدة هذا العدوان العسكري الجديد الذي يعتبر انتهاكا صارخا لسيادة العراق وحرمة أراضيه، نطالب تركيا بسحب قواتها الغازية فورا من بلادنا وبالكف عن تكرار هذه الممارسات العسكرية العدوانية التي تتناقض مع علاقات حسن الجوار والميثاق والقانون الدولي. كما أننا نحمل تركيا المسؤولية الدولية الكاملة عن أعمالها العدوانية داخل العراق ونحتفظ بكامل حقنا في الرد على هذه الأعمال العدوانية وبحقوقنا المشروعة الأخرى بموجب القانون الدولي التي تترتب على هذه المسؤولية.

إننا حريصون أيضا على إقامة علاقات حسن الجوار مع إيران على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وقد وجه السيد الرئيس صدام حسين في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ نداء إلى الحكومة الإيرانية الجديدة لإظهار حسن نواياها إزاء العراق من خلال تنفيذ التزاماتها الثابتة والتي يأتي في المقدمة منها إطلاق سراح الأسرى العراقيين وإعادة الطائرات التي أودعت لديها مع التأكيد على أن "كل خطوة تأتي من إيران على هذا الأساس سنقابلهما بخطوتين متوازنتين: خطوة تقابل خطوتهم بخطوة أخرى تستجيب وتتناغم لتتسجم مع عظيم شعورنا ومسؤولياتنا الإنسانية والإقليمية والدولية للتشجيع على تلاحق الخطوات من غير أن تتوقف ليستقر الأمن في المنطقة والاحترام المتبادل والمصالح المتوازنة على قاعدتها الصحيحة بما هو مفيد لشعوب المنطقة". إن مما يؤسف له ألا تماثل الجارة إيران هذا التوجه من قبلنا، وتؤثر مواصلة استغلال ظروف الحصار الجائر المفروض على العراق وتستغل فرض منطقتي حظر الطيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على شمال العراق وجنوبه لكي تنتهك سيادة العراق وتخرق أجواءه وترتكب العدوان العسكري تلو الآخر وآخرها القصف الذي قامت به ثمان طائرات حربية إيرانية داخل أراضي العراق في محافظتي ديالى والكوت يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر الماضي.

إن إيران ودولة أخرى تستغلان الحظر الجوي للقانوني المفروض على شمال العراق وجنوبه من قبل

سياسة خاصة بها لا تقرها أحكام الميثاق ولا القرارات المذكورة. ونرجو أن لا يخفى على أعضاء الأمم المتحدة أن من جملة وسائل تحقيق الأهداف المعلنة لهذه السياسة المعادية للعراق هو فرض منطقتي حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه، وهو عمل لا قانوني ويتناقض مع قرارات مجلس الأمن. إنه عمل عسكري انفرادي تتخذه حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهو تطبيق واضح لسياسة القوة الغاشمة ضد بلادنا. إننا نطالب الأمم المتحدة بشجب وإدانة السياسات الانفرادية المستندة على منطق القوة الغاشمة، وانتهاز الفرص، والازدواجية، وفرض الهيمنة.

إننا لا نطالب بأكثر من التطبيق القانوني السليم لقرارات مجلس الأمن وفق مقاصد ومبادئ الميثاق. إننا نعتقد بوجود واجب جماعي يقضي بالعمل المشترك لتقييم تنفيذ العراق لالتزاماته تقييما منصفًا. ويأتي في مقدمة الذين تقع عليهم مسؤولية خاصة، أعضاء مجلس الأمن لأنهم يتحملون بصورة مشتركة ووزر أي خلل في الموازين جراء المواقف التي تنفرد بها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

إننا نحرص على إقامة أفضل العلاقات بيننا وبين الدول المجاورة، وأكدنا في أكثر من مناسبة أهمية الحوار للوصول إلى أفضل الحلول لتسوية المشاكل التي تعاني منها العلاقات بين دول المنطقة، غير أننا للأسف لم نلمس الاستجابة المطلوبة من بعض الأطراف، وفي الغالب لأسباب مفروضة من قوى خارجية لا تمت بصلة لما يمليه واقع مصالح دول المنطقة.

إن من المؤسف حقا أن نلاحظ من الجارة تركيا إمعانا في اتباع سياسات خطيرة تتناقض مع العلاقات التاريخية والدينية والإنسانية العميقة بين العراق وتركيا. لقد استمرت تركيا في خرق سيادة بلادنا والتدخل في شؤوننا الداخلية وغزو أراضينا بصورة متواترة، مستندة في ذلك إلى ذرائع واهية. وقد سبق لنا أن بحثنا الموقف مع الجارة تركيا في عدة مناسبات كان آخرها المباحثات التي جرت في بغداد مع وكيل وزارة الخارجية التركي في يوم ١٥ أيلول/سبتمبر الماضي، والتي أوضحنا فيها أن حل المشكلة الكردية داخل تركيا لا يمكن أن يتحقق بارتكاب العدوان المسلح على العراق والتدخل في شؤونه الداخلية بالتعاون مع قوى أجنبية هي الولايات المتحدة وبريطانيا، وإنما بالالتزام التام بمبدأ الاحترام المتبادل للسيادة وحرمة أراضي الطرفين، والتعاون بين حكومتي البلدين لضمان الأمن والاستقرار على جانبي الحدود الدولية بينهما.

الأول من توليه منصبه. وأتمنى له كل النجاح وأعدّه بكامل دعمنا له وتعاوننا معه في اضطلاعهم بمسؤولياتهم في منظماتنا في أوقات التغيير هذه.

وخلال يومين ستحتفل موزامبيق بانقضاء خمس سنوات من السلم والاستقرار. وإذا نظرنا إلى الوراء، ولو لرؤية التحديات التي واجهناها، نجد أن أمتنا قد حققت، دون شك، تقدماً ملموساً في سعيها لتعزيز السلم والاستقرار، والديمقراطية والتنمية، ونحن عازمون على المضي قدماً في السعي لتحقيق هذه الأهداف.

وفي المجال السياسي، لقد نجحنا في إنشاء بيئة مواتية تجرى فيها المناقشات السياسية بطريقة إيجابية في البرلمان وفي المجتمع المدني عموماً على حد سواء. وفي الوقت الذي نعمق فيه هذه الخبرة الإيجابية في إطار مجتمع تعددي، هناك توافق عام في الآراء فيما بين جميع الموزامبيين مفاده أن الحوار يجب أن يبقى وسيلة للتغلب على الخلافات ولتناول الاحتياجات الانمائية لبلدنا. وتحقيقاً لهذا الهدف لن تأل حكومتي أي جهد لنكفل للبرلمان أن يعمل بطريقة عادية، حيث أننا نعتقد أن طريقة العمل هذه تبقى عنصراً أساسياً لتعزيز السلم والديمقراطية والمصالحة الوطنية. والخطوة التالية ستكون عقد أول انتخابات بلدية في البلد، وهو ما سيكمل العملية التي بدأت في عام ١٩٩٤ بتنظيم الانتخابات العامة المتعددة الأحزاب.

إن تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي الذي استهل في عام ١٩٨٧ هياً في الواقع بيئة جذابة للاستثمارات الخاصة، المحلية منها والأجنبية على حد سواء، وهو يفضي بالبلاد تدريجياً وبثبات إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وفي إطار هذه الإجراءات المتعددة الاختصاصات والعالمية تجري الإصلاحات الاقتصادية وتسفر عن نتائج إيجابية وملموسة فعلاً. وإن الدلائل الأولية لأداء الاقتصاد خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧ تشير إلى أن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ستبلغ قرابة ٧ في المائة بحلول هذا العام، وهو رقم أعلى من ذلك الرقم الذي كان متوقفاً أصلاً.

وفي سياق الكلام على هذا الموضوع الهام جداً، أود أن أؤكد الأهمية العالية التي نعلقها على الحاجة إلى التحلي بالمرونة فيما يتعلق بتنفيذ مبادرات التخفيف من عبء الدين والاستدامة. وتشعر حكومتي بالتشجيع إزاء الدلائل الأخيرة الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بالقرار الذي يوشك اتخاذها بشأن أحقية موزامبيق في الشمول بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومن يتعاون معهما لانتهاك سيادة العراق وخرق أجوائه وارتكاب العدوان العسكري المستمر على أراضيه. وإن استمرار هذا الحظر الجوي اللاحقوني يشكل تهديداً مستمراً لسيادة العراق وأمنه لا من قبل أمريكا وبريطانيا وإنما أيضاً من قبل إيران وغيرها.

إن هذا الوضع الذي تتكرر فيه أعمال العدوان والقوة المسلحة على العراق بات يعني أن تعهدات الأمم المتحدة الواضحة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحفاظ على سيادة العراق وسلامته الإقليمية أصبحت محض حبر على ورق، وقد حان الوقت لكي تحترم هذه التعهدات. وبعبارة ذلك تكون الأمم المتحدة قد أخلّت بتعهداتها.

إن العراق دولة عريقة يمتد تاريخه إلى أكثر من سبعة آلاف سنة وإن الشعب العراقي الذي أسهم مساهمة عظيمة في الحضارة الإنسانية سيبقى مالكا لزاماً أموره ومستقلاً في خياراته وقادراً على تجاوز هذه الأزمات. وإننا نتطلع، ونحن على أعتاب القرن الواحد والعشرين، إلى أن تتمكن الأمم المتحدة من النهوض بمسؤولياتها الأساسية في تحقيق مقاصدها التي نص عليها الميثاق.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو معالي السيد ليوناردو سانتوس سيماو، وزير الخارجية والتعاون في موزامبيق. وأعطيه الكلمة.

**السيد سيماو** (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن حكومتي وبالأصالة عن نفسي، اسمحوا لي، يا سيدي الرئيس أن أتقدم لكم بالتهنئة بمناسبة انتخابكم بالإجماع رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. إن انتخابكم لهذا المنصب ليس شهد على التزامكم بقضية السلم والأمن الدوليين. وإنني على ثقة من أنه، بفضل إدارتكم وخبرتكم الواسعة في الشؤون الدولية، فإن أعمالنا ستكفل بالنجاح. ويمكنكم أن تطمئنوا إلى دعم وفدي الكامل لكم خلال فترة ولايتكم.

كما أود أيضاً أن أعرب عن تقديري للطريقة التي ترأس بها سلفكم، السفير غزالي اسماعيل ممثل ماليزيا، مداورات الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. إن أداءه وأفكاره الابتكارية سوف تساعدنا حقاً في التصدي للتحديات التي ستواجه منظماتنا في السنوات المقبلة.

وأود أن أشيد إشادة جديدة أيضاً بالأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على قيادته للمنظمة وعلى ما أبداه من التزام بمثل السلم والأمن الدوليين خلال العام

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على الأهمية التي تعلقها حكومتي على مسألة تقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام الأرضية قبل عملية نزع الألغام وخلالها وبعدها، بغية كفالة العودة المبكرة والأمنة للمشردين وإعادة توطينهم بغرض كفالة الاستئناف العاجل للنشاط الاقتصادي، لا سيما في المناطق الريفية.

وأود أن أعرب عن امتناننا العميق لتلك البلدان والمنظمات التي تساعد مساعدة سخية في أنشطة نزع الألغام، وأدعو البلدان الأخرى إلى الانضمام إلينا في تنفيذ برنامجنا الوطني لنزع الألغام.

وفي آب/ أغسطس من هذا العام، أطلقت الحكومة والأهالي معا حملة وطنية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو الاحتفال الذي سيجري بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تشارك فيه بلادي مشاركة كاملة، يمثل التزام جميع شعوب العالم بإيمانها بكرامة الإنسان. وإن الاحتفالات التي تجري على نطاق الدولة، وتشمل مجموعة من الأنشطة، ستوفر فرصة فريدة لجميع الموزامبيقيين - بل لشعوب أخرى في أمكنة أخرى - لاستعراض هذه المسألة الهامة بالنسبة للبشرية والاطلاع عليها. وستكون فرصة لإبراز أهمية عدم الانتقائية في حقوق الإنسان، وعدم تجزئتها، وإعطائها الطابع العالمي.

وتتابع حكومتي باهتمام شديد، ضمن ذلك الإطار، التقدم الذي أحرزته اللجنة التحضيرية المعنية بإنشاء محكمة جنائية دولية. وإن إنشاء هذه المحكمة، بغرض تقديم أفراد متهمين بارتكاب جرائم خطيرة للغاية إلى العدالة، هو إسهام هام في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجب أن تعطى المحكمة سلطات واضحة لتضطلع بولايتها بوجه كامل. وينبغي خاصة تحديد اختصاصها وولايتها القضائية بصورة واضحة وفقا لأهدافها مع مراعاة مبدأ التكامل.

وفي القارة الأفريقية، نشارك في المناقشات الرامية إلى إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ويحدونا الأمل في أن ينجح الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في أديس أبابا العام المقبل في التوصل إلى تحقيق توافق في الآراء وهو لازم لجميع المسائل البارزة المتعلقة بالمحكمة.

بالديون. ويحدوني الأمل، لدى اتخاذ هذا القرار، أن يكون الإطار الزمني بين وقت اتخاذ القرار ووقت التنفيذ قصيرا قدر الإمكان حتى نحصل على النتيجة المتوخاة في الاقتصاد. ومن دون اتخاذ التدابير البعيدة الأثر التي تفضي إلى التخفيف من حدة الدين، سيكون من المتعذر فعليا أن يحافظ البلد على الحالة الراهنة من نمو الاقتصاد واستقراره. ونأمل أن تنضم أقل البلدان نموا إلى المبادرة في أسرع وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، ترحب حكومتي بانضمام روسيا مؤخرا إلى مجموعة الـ ٨ ونادي باريس على حد سواء. ويحدونا الأمل في أن تمكن تانك الخطوتان ذلك البلد من أن يضطلع بدور أكثر نشاطا وبناء في مسائل تعنى بالإعفاء من الدين والتخفيف من حدته، وخاصة فيما يتعلق ببلدان مثل موزامبيق. ونحن، من جهتنا، سنواصل إجراء إصلاحاتنا السياسية والاقتصادية وزيادة تعميقها، مثلما فعلنا في السنوات الـ ١٠ الماضية، مع تركيز خاص على توفير الرعاية الصحية والتعليم الأساسيين.

إن إنعاش النسيج الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما في المناطق الريفية، تعوقه آفة الألغام الأرضية إعاقة خطيرة. فهذه الأسلحة الرهيبة قتلت ولا تزال تقتل وتجرح مئات السكان الأبرياء. وإذ أخذت حكومتي ذلك في الاعتبار، وافقت في المؤتمر الدولي الرابع للمنظمات غير الحكومية بشأن الألغام الأرضية الذي انعقد في مابوتو في شباط/ فبراير من هذا العام، على قرار يسري مفعوله فورا ويقضي بحظر إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد والاتجار بها واستخدامها ونقلها على نحو غير مآذون به في أراضي موزامبيق.

وتشارك حكومتي مشاركة كاملة في المفاوضات الجارية ضمن إطار عملية أوتاوا. وفي هذا الصدد نرحب بالنتائج التي أحرزت في مؤتمر أوصلو الدبلوماسي الذي انعقد مؤخرا. ونحث جميع البلدان على أن تحترم صيغة شعوب العالم، وعلى الانضمام إلى أغلبية الدول في التوقيع على المعاهدة الدولية بشأن الحظر الكامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد وذلك في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ونود مناشدة المجتمع الدولي بقوة أن يكفل التنفيذ الكامل لأحكام تلك المعاهدة فيما يتعلق، في جملة أمور، بتدمير المخزون من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتلك الألغام الجائمة في حقول الألغام وفي مناطق تقع خارج حقول الألغام، وفيما يتعلق بالتعاون والمساعدة الدوليين.

وفيما يتعلق بتمويل منظماتنا، أتفق تماما مع الأمين العام في أن الأزمة المالية الحالية التي تواجهنا

"ترتبط ارتباطا مباشرا بعدم وفاء بعض الدول الأعضاء بالتزاماتها ... فيما يتعلق بدفع اشتراكاتها المالية المقررة في حينها وبالكامل". [A/52/950، الفقرة ٨٢]

ويحدونا الأمل في أن نفس البلدان التي لم تف بالتزاماتها التعاقدية ستقوم هذه المرة ليس فحسب بدفع ديونها وإنما أيضا بمساعدة الأمين العام بالإسهام في صندوق الائتمان الدائر المقترح.

كما أثنى على الاقتراح بإنشاء حساب تنمية يتأتى من التخفيضات في النفقات غير البرنامجية على مدى السنوات القليلة القادمة. ونحن نرى أن إنشاء هذا الحساب يشكل إسهاما هاما أكثر ثباتا وقابلية للتنبؤ في الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية.

كما إننا نؤيد الاقتراح بإنشاء منصب نائب الأمين العام في إطار تعزيز القدرة القيادية للأمانة العامة.

وإن إنشاء وحدة التخطيط الاستراتيجي سيكون من شأنه، في رأينا، زيادة قدرة الأمين العام على العمل وفقا لأحكام المادة ٩٩ من الميثاق. وفي ضوء الحقائق الجديدة، نؤمن إيمانا راسخا بأن المعلومات التي ستجمعها هذه الوحدة لن تكون في خدمة هذه الهيئة فحسب بل أيضا في خدمة الجمعية العامة، وفقا لأحكام المادتين ١٠ و ١١ من الميثاق.

وفيما يتصل باقتراح إنشاء "دار الأمم المتحدة" تحت علم واحد للأمم المتحدة، من المهم ضمان الحفاظ على هوية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وكذلك الحفاظ على خبراتها الفردية الفريدة الهائلة وكذلك خبراتها الفنية. ومما يتسم بأهمية أكبر أنه ينبغي صون وتحسين اللامركزية والمرونة في عملية صنع القرار على صعيد البلد، وذلك لضمان استفادة الجميع من عملية الدمج المقترحة. وتأمل حكومتي أن يؤدي الترتيب الجديد إلى إيجاد إطار متحد وتعاوني ومتسق على مستوى البلد. وإن تجربة تنسيق جميع برامج وصناديق الأمم المتحدة في موزامبيق إيجابية ومشجعة.

وفي الأشهر الـ ١٢ الماضية، حظيت مسألة إصلاحات الأمم المتحدة بزخم جديد مع حدوث تطورات جديدة في الآونة الأخيرة. والحقيقة أن هناك توافقا في الآراء واسع النطاق بشأن الحاجة إلى هذه الإصلاحات. ومع ذلك، من الأهمية بمكان لدى تحقيقها إيجاد السبل والوسائل التي ستكفل ضمان الحقوق والتطلعات المشروعة لجميع الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية. وهذا هام بصفة خاصة فيما يتعلق بمقترحات توسيع مجلس الأمن.

وبالمثل، تحيط حكومتي علما على النحو الواجب بمجموعة الإصلاحات المتكاملة التي قدمها الأمين العام في تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، وترحب بها. والتقرير، وهو أشمل التقارير وأبعدها مدى في تاريخ المنظمة، يتناول عناصر حيوية تتطلب من الدول الأعضاء مناقشتها باستفاضة.

وموزامبيق، بوصفها بلدا يسعى إلى توطيد دعائم السلام والأمن داخل حدوده وفي السياق الإقليمي على حد سواء، وكذلك في العالم بأسره، يعتبر الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع عناصر هامة يجب تعزيزها في السياق الدولي الجديد. وفي هذا الصدد، نشترك مع بلدان أخرى في المنطقة في بذل جهود مشتركة ترمي إلى تعزيز استعدادنا لمواجهة الحالات الطارئة. لذلك، نشجع الأمين العام ونؤيده في المساعي التي يبذلها من أجل تمكين الأمم المتحدة من نشر عمليات حفظ السلام بسرعة.

وفي ميدان حقوق الإنسان، أرحب بالدمج المقترح لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان في مكتب جديد واحد يكون تابعا لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وأشيد بالأمين العام على هذا العمل الذي يتماشى مع المشاعر التي أعربت عنها الدول الأعضاء ليس في الجمعية العامة فحسب، بل أيضا ضمن إطار لجنة حقوق الإنسان. وإن دمج الهيئتين سيزيل في الواقع ازدواجية العمل والنفقات، ويبسط عمل الهيئة الجديدة المدمجة.

فبالنيابة عن حكومتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيدة ماري روبنسون على تبوئها منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لها، ضمن سياق لجنة حقوق الإنسان، وموزامبيق عضو فيها، وأيضا ضمن سياق تعزيز حقوق الإنسان والحرييات الأساسية على نطاق عالمي على حد سواء.

ويحدونا الأمل في أن تلعب السلطات الجديدة دورا إيجابيا في جهودنا المشتركة من أجل تحقيق السلم والاستقرار الإقليميين وخاصة في منطقة البحيرات الكبرى. إن التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة لا شك هائلة وتستأهل المساعدة والدعم من جانب المجتمع الدولي.

كذلك نشيد بالنتيجة الناجحة للعملية الانتخابية في ليبيريا، التي ترمز إلى استكمال عملية السلام في ذلك البلد. ونحن نتطلع إلى إحياء ذلك البلد المتحد المسالم المزدهر المستعد للإسهام في جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المنطقة بأكملها. ويحدونا الأمل في أن المجتمع الدولي لن يدخر وسعا لمساعدة ليبيريا في التغلب على المأساة التي بليت بها لسنوات عديدة.

**تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جيلي (جنوب أفريقيا).**

وإن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يستحق إشادتنا الخاصة على الدور الذي يلعبه في حل الأزمة الليبيرية وعلى جهوده الحالية من أجل استعادة السلام واحترام سيادة القانون في سيراليون.

ونحيط علما أيضا مع الارتياح بالتقدم المحرز من أجل تسوية مسألة الصحراء الغربية، ونحن نشجع الطرفين المعنيين على مواصلة هذا الطريق الإيجابي.

لا تزال عملية السلام في أنغولا تواجه تحديات خطيرة نتيجة عدم امتثال الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بالتزامات المتفق عليها بموجب بروتوكول لوساكا. وباتخاذ مجلس الأمن لقراره ١١٣٠ (١٩٩٧) فإنه يتعين على هذه الهيئة الآن أن تضمن الامتثال الكامل لأحكام جميع القرارات الأخرى ذات الصلة بغية استئناف عملية السلام وتفادي استمرار التسويات التي شهدناها على مدى ثلاث سنوات من تنفيذ بروتوكول لوساكا.

ومن ناحية أخرى لا تزال حكومتي تشعر بالقلق إزاء الحالة في الكونغو. ونحن ندعم مبادرة رؤساء دول وحكومات المنطقة بقيادة فخامة الرئيس بونغو، وندعو الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس حرصا على عدم تقويض هذه الجهود. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تنحي جانبا خلافاتها وتعمل معا من أجل تحقيق تسوية تفاوضية للحيلولة دون زيادة معاناة المدنيين الأبرياء وتدمير الممتلكات.

لقد أخطنا علما بالاقترح بإنشاء لجنة على المستوى الوزاري لبحث التغييرات الممكن إدخالها على الميثاق لإعداد منظمنا لمواجهة تحديات القرن المقبل. ونظرا لتشعب المسائل التي ينبغي للجنة النظر فيها، ينبغي أن تنشأ على أساس التمثيل الجغرافي بعد مشاورات كافية، وينبغي تحديد اختصاصاتها بشكل واضح محدد بغية ضمان أن تكون آراؤها عالمية وتوافقية بقدر الإمكان.

ويحدونا الأمل في أن الإصلاحات المقترحة، سواء التي يجري تنفيذها ضمن صلاحيات الأمين العام أو التي تجري مناقشتها حاليا في الفريق العامل، ستؤدي إلى زيادة تركيز الأمم المتحدة على الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي. والآن وقد حققنا توافق الآراء على خطة للتنمية، فإننا بحاجة إلى أن نقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لإيجاد أمم متحدة مجددة وأكثر فعالية، من أجل تحقيق أهدافنا.

إن الاتجاهات صوب إنشاء كتلتا إقليمية وقارية تحتاج إلى تعاون عميق واقتصادات متكاملة. إذ أن وحدة الغرض والعمل معا هي وحدها التي يمكن أن تزودنا بالقوة المعززة والقدرة على التفاوض وجعل الاقتصادات تنافسية بالنسبة للاستثمار. وينبغي أن يكمل هذا وجود استقرار سياسي وبيئة تمكينية للاستثمار المحلي والأجنبي. ونحن في الجنوب الأفريقي نضم جهودنا من أجل هذا الهدف في إطار الاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي.

وهذه الجهود ستقوم بتعزيزها إلى حد كبير رابطة التعاون الإقليمي للبلدان المطلة على المحيط الهندي - المنشأة حديثا. وهذه المنظمة الجديدة تجمع مجموعة متنوعة من البلدان من آسيا وأفريقيا فضلا عن استراليا. ومن بين مبادئها الأساسية تسهيل وتشجيع التعاون الاقتصادي وعقد لقاءات بين ممثلي الحكومات وقطاعات الأعمال والمراكز العلمية.

وتتابع حكومتي باهتمام متجدد الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الصراعات في جميع أنحاء العالم. ونحن ندرك حقيقة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن تحقيقها إلا في ظل السلام والاستقرار السياسي. لذلك يشكل منع الصراعات وإدارتها وحلها مسألة أساسية في سياستنا الخارجية.

وفي هذا الصدد، أود أن أضم نفسي إلى المتكلمين الذين سبقوني في تقديم أخلص التهاني بمناسبة إنشاء جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد عقود من الترقب.

مشاعر الفخر لكوني أتكلم باسم شعب تشاد وحكومتها ورئيسها، فخامة السيد ادريس ديبي، لأنقل رسالة السلام والأمل والتمنيات بالنجاح التام في أعمالنا.

وأود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الموقرين الذين سبقوني لأكرر تهانئ وفدي الحارة للرئيس على انتخابه الشهير لتولي رئاسة هذه الدورة. إن هذا الاختيار يعد إشادة ببلده أوكرانيا - البلد العازم على جعل السعي إلى تحقيق السلام في المعمورة محط اهتمامه - وتوحيجا لحياته المهنية الطويلة بوصفه دبلوماسيا موهوبا. وبوسعه الاعتماد على الدعم الكامل من بلدي، تشاد، في اضطلاعهم بمهامهم.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لسلفه، السفير غزالي اسماعيل، الذي أدار دفة أعمالنا في الدورة الحادية والخمسين بكفاءة وإخلاص.

وأود ان أحيي الأمين العام السيد كوفي عنان، إبن أفريقيا الذي نجح في أن يخلف ابنا بارا آخر، السيد بطرس بطرس غالي. إن انتخاب السيد كوفي عنان يتوج حياته المهنية اللامعة التي نذرنا لخدمة المجتمع الدولي. كما إنه يسبخ الشرف على بلده، غانا، وعلى أفريقيا كلها. وأود أن أؤكد له على دعم جمهورية تشاد الراسخ لجهوده في تحقيق الإصلاحات الضرورية والتي لا غنى عنها لمنظمتنا لجعلها أكثر قدرة على تحقيق مقاصد ومبادئ الميثاق في عالمنا المتغير بسرعة.

إن مُثُل السلام والحرية والتنمية التي تسعى إليها بدأب كل دولة ممثلة هنا تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدي وشعبي. وحقا، إن تشاد، مستفيدة من دروس تجاربها الحزينة، ما برحت منذ ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ ملتزمة التزاما حاسما بإنشاء دولة قائمة على سيادة القانون، وتسعى بدأب الى تحقيق السلم والوحدة الوطنيين، وهما أساسان ضروريان لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الدورات السابقة، أشار وفد تشاد بصورة منتظمة إلى التطورات الإيجابية في بلدي. واليوم يشرفني ويسرني أن أعلن أنه بفضل الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٦ والانتخابات التشريعية التي عقدت في مطلع هذا العام، فإن معظم مؤسساتنا الجمهورية والديمقراطية قائمة في مكانها الصحيح. ويجري حاليا تنفيذ مشاريع لعقد انتخابات محلية. وكل ذلك يجري في مناخ من السلام والوئام الوطني. وإن السعي الجاري إلى تحقيق السلام بين التشاديين، وضروة ترسيخ منجزات الوحدة

إن الأحداث التي وقعت في جزر القمر مؤخرا تبرز الحاجة إلى الاحترام الكامل لاستقلال جميع الدول وسلامتها الإقليمية، في ظل جميع الظروف. ونحن نشجع الحوار الدائم بين جميع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع في إطار مبادرات السلام التي قدمتها منظمة الوحدة الأفريقية.

ونياحة عن حكومتي، أود أن أعرب عن تضامننا مع شعب تيمور الشرقية. ونأمل أن المفاوضات الجارية بين البرتغال واندونيسيا برعاية الأمين العام للأمم المتحدة والمبادرات الأخرى ستؤدي في نهاية المطاف إلى خاتمة ناجحة لهذه القضية وفقا لمبادئ وأهداف الميثاق.

وبالنسبة للشرق الأوسط، تلاحظ حكومتي بشعور من القلق تدهور الحالة الأمنية في تلك المنطقة، الأمر الذي يفرض خطرا كبيرا على الجهود الرامية إلى تحقيق حل شامل وعادل ودائم في المنطقة. إن السلام لا يمكن تحقيقه على حساب مصالح شعوب أخرى. إن سياسة إنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ينبغي أن تتوقف. وكما سبق أن قلنا إن وجود إسرائيل وفلسطين معا حقيقة لا يمكن إنكارها ولا ينبغي أن يتجاهلها أحد إذا كان لنا أن نتوصل إلى تسوية نهائية لذلك الصراع الطويل العهد. إن الحوار والامتنال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة هما الأدوات اللتان من خلالهما ينبغي إيجاد حل في الشرق الأوسط.

إننا نتابع باهتمام التطورات المتعلقة بحالات النزاع في منطقة الخليج الفارسي. وحرصا على أسمى مصالح شعوب تلك المنطقة، نحث جميع الأطراف المعنية على العمل معا بغية التوصل إلى حلول مقبولة دوليا لكل المسائل المعقدة، بما يتسق مع مقاصد ومبادئ الميثاق.

ويقع على عاتقنا، ونحن نقف على عتبة الألفية الجديدة، مسؤولية إعداد الأمم المتحدة ليس فقط لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وإنما أيضا لتكون منظمة تعمل بفعالية وكفاءة على تشجيع التعاون والتنمية. ونحن في موزامبيق على استعداد للعمل تحقيقا لهذا الهدف.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في تشاد، معالي السيد محمد صالح أنادييف.

**السيد أنادييف** (تشاد) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إذ أتناول الكلمة للمرة الأولى أمام هذه الجمعية، تخالجنسي

وحمايتهما، مع الاهتمام بشكل خاص بالمشاكل البيئية المرتبطة بالأنشطة البشرية.

وسيجري عرض هذه الاستراتيجية ومناقشتها بالكامل في مؤتمر المائدة المستديرة الذي سيعقد في جنيف في الأشهر القادمة. وهذا الاجتماع ضروري من أجل إحياء واعتماد الخطة التوجيهية لفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠.

وأنتهز هذه الفرصة لأدعو جميع البلدان والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية إلى المشاركة في هذا المؤتمر الهام المتعلق بمستقبل تشاد.

وأود أن أتطرق الآن إلى مسألة في غاية الأهمية لحكومتني: وهي مسألة البيئة. فتشاد بلد من منطقة السهل، وبالإضافة إلى ذلك تضررت من آثار الجفاف والتصحر. وهي في غاية الاهتمام بحماية البيئة، تراثنا المشترك، الذي يمثل استغلاله بالنسبة لنا شرطا ضروريا للنجاح في مكافحة الفقر. وهذا هو المحفل المناسب للإعراب عن أملنا في أن تضي النتائج التي أحرزها مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر بتطلعاتنا.

لقد أدت إمكانية استغلال موارد تشاد النفطية إلى شن حملة إعلامية مضللة منتظمة تزعم أن تدهورا بيئيا سيحدث في المنطقة المعنية. وأود أن أعلن هنا رسميا أن الحكومة اتخذت كل التدابير الضرورية ليس للمحافظة على التوازن البيئي فحسب ولكن أيضا للحيلولة دون وجود أي مخاطر بوقوع حوادث قد تلحق أضرارا بالبيئة.

وهناك موضوع آخر يمثل مصدر قلق عميق ويرتبط بصورة غير مباشرة بالبيئة، وهو موضوع الألغام، التي ينتشر منها ما يقدر بالمليون على مساحة واسعة من أراضي وطننا، وتمنع بالتالي قيام أي أنشطة إنمائية في تلك المنطقة. وفي هذا الصدد نعيد مجددا النداء من أجل المساعدة في تطهير الألغام الذي وجهه من هذه المنصة الرئيس إدريس دبي خلال الجلسة التذكارية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وحكومتني، باعتبارها ضحية من ضحايا آفة الألغام، ترحب باعتماد اتفاقية حظر استخدام وتخزين وانتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، في ١٨ أيلول/سبتمبر الماضي.

وتظل الحالة الدولية باعثة على القلق، حتى وإن لم يكن السلم والأمن على الصعيد العالمي يتعرضان لتهديد خطير. ففي أفريقيا بالرغم من الآمال المتولدة عن

الوطنية، والرغبة في إشراك الجميع دون استثناء فسي إدارة دفة الشؤون العامة، حدث برئيسنا السيد إدريس دبي إلى ممارسة ما نسميه الديمقراطية التوافقية القائمة على المشاركة. ويترتب على ذلك أن تكون جميع الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب المعارضة، ممثلة في جميع هيكل الدولة. وعلى هذا الأساس، جرى مؤخرا تعيين وسيط وطني.

ويصادف انعقاد الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا هو المكان المناسب لتأكيد تمسكنا بهذا الصك الذي، على الرغم من نواقصه، فإنه على حد ما جاء فيه:

"المستوى المشترك". (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، القرار ٢١٧ (د - ٣)، الجزء ألف، المنطوق)

وإننا في تشاد عاكفون على القيام بواجبنا وأحرزنا تقدما ملموسا. وهكذا باتت صحافتنا المستقلة من بين الصحافة الأكثر حرية في أفريقيا؛ وتزداد منظمات حقوق الإنسان انتشارا وتضطلع بأنشطتها دون عائق؛ ويقوم المجتمع المدني المنظم بدوره كاملا.

وعلى الرغم من كل هذه المنجزات الجديدة بالاهتمام، تشن حملات خبيثة بين حين وآخر على بلادي. وبالنسبة لحكومتني لا يعد موضوع حقوق إنسان موضوعا محرما. ولهذا، أود أن أكرر مرة أخرى الدعوة التي وجهها السيد إدريس دبي، رئيس الجمهورية أثناء زيارته الأخيرة لفرنسا، إلى جميع البلدان ومنظمات حقوق الإنسان المهتمة بالفعل بمصير الشعب التشادي: للقدوم إلى تشاد وتفحص الحالة بحرية.

وبفضل عودة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، يفتح بلدي صفحة جديدة في تاريخه، صفحة تمكنه من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت حكومة تشاد عددا من المبادئ المدعومة بأعمال ملموسة، والتي ينبغي أن تتيح تحقيق نمو اقتصادي يتسم بالحيوية والاستدامة. والأهداف المتوخاة هي: مواصلة عملية إضفاء الديمقراطية على الحياة السياسية والاجتماعية وترسيخها؛ والمشاركة المتزايدة للمواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي صنع القرارات التي تعنيهم؛ وإرساء قواعد الحكم السليم؛ والنهوض بالقطاع الخاص؛ وتطوير الموارد البشرية؛ واستعادة التوازن البيئي والنظام الايكولوجي

الأفريقية، في حالات الأزمات والصراعات، مثلما في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيريا. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى تشكل التسوية المضنية للأزمة السياسية والعسكرية بما أرضى الطبقة السياسية، مصدر ارتياح لتشاد، البلد المجاور والشقيق. كذلك فإننا نرحب بالعودة الى السلام في ليبيريا، الأمر الذي مكن من تعيين رئيس للجمهورية وبرلمان عن طريق انتخابات ديمقراطية حرة.

وفي كلتا الحالتين كان لمساهمة افريقيا دور حاسم ونحن فخورون بذلك، ونشيد بمجلس الأمن لدعمه شتى المبادرات الأفريقية. وهذا يضطرنى الى الحث على الاستعجال بالعملية الرامية الى إنشاء قوة افريقية مشتركة لحفظ السلام. ونحث أيضا على تعزيز التشكيلات الموجودة حاليا مثل اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في افريقيا الوسطى، والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في افريقيا في لومي بتوغو، وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع وإدارة وتسوية المنازعات في أفريقيا.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، ترحب تشاد بقوة الدفع الجديدة التي منحها الطرفان للعملية وتأمل أن يتم قريبا تنفيذ خطة التسوية على النحو الكامل.

وفي الشرق الأوسط يبدو أن عملية السلام الاسرائيلية - الفلسطينية تتعرض لاختبار صعب، في ضوء التطورات الأخيرة في تلك المنطقة. ونحن نحث كل الأطراف المعنية على احترام اتفاقات واشنطن. فهذا هو البديل الوحيد اذا أردنا أن نحقق السلام في هذه المنطقة. إذ لا العنف ولا التطرف وبالتأكيد لا التعنت سيسمح لنا بالتوصل الى حل عادل ونهائي لهذه الأزمة التي استمرت زما أطول مما ينبغي.

وفي آسيا، لا يمكن حل الحالة في أفغانستان والحالة في كمبوديا إلا بالوسائل السياسية. ولذلك فإننا نحث الأطراف المتخاصمة على الاجتماع حول مائدة المفاوضات والسعي الى حل خلافاتها.

وترحب تشاد بالتقدم الذي سجل في السنوات الأخيرة في مجال نزع السلاح حتى وإن كان بطيئا. ومن ناحية ثانية نشجب التجارة المثيرة للصدمة بالأسلحة التقليدية التي تغذي العديد من الصراعات في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك بلدي. ولذلك فإننا نؤيد الجهود المبتدرة في غرب افريقيا والمتصلة بوقف تصدير واستيراد وإنتاج الأسلحة الصغيرة.

إشاعة الديمقراطية في الحياة السياسية في العديد من البلدان لا تزال هناك منابت للتوتر المستمر. ففي أنغولا تصطدم خطة التسوية التي يريها المجتمع الدولي بعقبات تحول دون العودة النهائية للسلام في ذلك البلد. ونحن نناشد مرة أخرى جميع الأطراف وخاصة يونيتا أن تنفذ تنفيذا كاملا بروتوكول لوساكا.

وفي الصومال تذكّرنا الصدمات المتكررة بأن الحرب لم تضع أوزارها بعد، بالرغم من المحاولات العديدة لتحقيق المصالحة بين الأخوة الصوماليين.

وتدخل منطقة البحيرات الكبرى تدريجيا في مرحلة هدوء نسبي بالرغم من الحوادث المتقطعة الناشئة عن سلسلة الأحداث التي تسببت في الاضطراب في هذا الجزء من القارة. ونحن نرحب بالجهود المتضافرة للمجتمع الدولي وبلدان المنطقة دون الإقليمية للمساعدة على استعادة السلام النهائي.

وفي سيراليون لا تزال الحالة الناتجة عن الانقلاب بعيدة عن الاستجابة لرغبات الشعب. وتشاد من جانبها تؤيد بقوة المشاورات الجارية في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وخاصة نتائج اجتماع قمته الأخير الذي انعقد في أبوجا بنيجيريا.

وفي منطقة أفريقيا الوسطى، وهي الأقرب الى تشاد، يشكل تفاقم الصراع في جمهورية الكونغو الشقيقة، بالرغم من النداء الذي وجهه في لبرفيل ثمانية رؤساء دول بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر، مصدر قلق كبير بالنسبة لنا. ويرى بلدي أن استئناف الحوار بين الطرفين لن يتسنى إلا بالوقف الفوري وغير المشروط لإطلاق النار. وهذا بدوره سيتيح مشاركة أكبر من المجتمع الدولي وخاصة بنشر قوة دولية متعددة الجنسيات تحت اشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ويمكن تقدير أبعاد المأساة الناتجة عن هذه الاضطرابات في القارة الأفريقية بأعداد المشردين واللاجئين الذين تركوا ودهم لمواجهة مصيرهم هائمين من بلد الى بلد يبحثون عن أرض تستقبلهم يستطيعون فيها أن يعيشوا في سلام. ويتعين على المجتمع الدولي أن يولي اهتماما عاجلا لهذه المآسي، التي تهمنا جميعا، من أجل ايجاد الحلول المناسبة لها.

هذه الصورة القائمة للحالة على القارة لا تحجب النجاحات التي حققتها الوساطة الدولية، وقيل كل شيء



لملوسة لكي تشهد أفريقيا نموا مستداما، وهو ما ينبغي أن يؤدي إلى تنمية حقيقية. والشروط الواردة في الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات أكبر سبع دول صناعية وروسيا والمعقود في دنفر في أيار/مايو الماضي ينبغي أن يترجم إلى واقع في هذا الصدد، وذلك لكي تصبح أفريقيا ذات الموارد الطبيعية الهائلة المعروفة جزءا من الاقتصاد العالمي فعلا.

وتشاد الجديدة تؤكد مجددا دعمها لتدابير الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وفي مجال الأنشطة الإنمائية.

ومع مرور الوقت أصبح إصلاح مؤسستنا ضرورة لا بد منها. ولذا، ففي إطار العولمة والتكافل يجب على الأمم المتحدة أن تكييف نفسها وأن تصبح أداة للتعددية وتعبيرا عنها تراعي وتحمي مصالح الجميع. وإننا نرى أن النهوض بالتنمية يجب أن يكون في صلب أنشطة منظمنا المتجددة.

إن الأمم المتحدة تستحق المزيد من الثقة أكثر من أي وقت مضى بشرط أن تكون هذه الثقة منبثقة من شرعية لا جدال فيها، ومجلس الأمن بتكوينه الحالي بعيد عن تجسيد هذه الشرعية. لقد أصبح من الثابت الآن أن ذلك الجهاز الذي لا بد له من أن يتكيف، إلا أن إعادة تشكيله الضرورية ينبغي ألا يترتب عليها أثر ضار على أي جزء من العالم.

وبالتالي فإن الاعتراف بالمطالب المشروعة لمختلف المجموعات التي تتألف منها منظمنا أمر أساسي. وتشاد بدورها تؤكد مجددا الموقف الذي أعلنه مؤتمر القمة الأخير لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية لدعم التمثيل المنصف للقارة الأفريقية في هذا الجهاز الذي يكون فيه مصير الشعوب عرضة للخطر. وهذا شرط لا بد منه، إذا أريد لمجلس الأمن المتجدد أن يتمتع بالمصداقية والفعالية في خدمة البشرية، وإذا أريد له ألا يكون مجلسا يكيل بمكيالين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية معالي السيد تشو سو هون.

السيد تشو سو هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالكورية؛ الترجمة شفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أولا وقبل أي شيء، وباسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن أهني السيد

ويعيد بلدي تأكيد إيمانه الذي لا يتزعزع بقيم الحوار باعتباره وسيلة لحل الصراعات بين الدول. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى مسألة الحظر على ليبيا، البلد الجار والشقيق. فالحظر يلحق بها بقساوة ضررا شديدا ومضت عليه سنوات عديدة. وإن تشاد في موقف يسمح لها بتقدير العواقب التي لا يتضرر منها الشعب الليبي فحسب ولكن الشعب التشادي أيضا لكونه جارا لذلك البلد. ولذلك فإن تشاد، بوصفها بلدا مقطوعا بصورة مزدوجة ومحروما من المنفذ الرئيسي لصادراته وامتداداته تؤيد بقوة قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، وتدعو إلى رفع هذا الحظر الظالم. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تضامننا مع شعبي العراق وكوبا اللذين تضررا بلا تمييز من تدابير مماثلة.

ولاحظ بلدي مع الارتياح نهاية العالم الثنائي القطب، الأمر الذي جعل من الممكن حلول نوع جديد من الحوار البنّاء من شأنه أن يمكننا معا من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وحكومة تشاد وشعبها باستئناهما العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين، لا يريدان سوى توثيق علاقاتهما للصداقة والتعاون مع جميع البلدان المحبة للسلام والعدل في العالم على أساس المساواة والتضامن. فباسم مبدأ العالمية العزيز جدا على قلب منظمنا نؤيد عودة جمهورية الصين إلى أسرة الأمم.

ولئن كانت الصراعات والتوترات الأخرى في أنحاء العالم تثير قلقنا، فإن الحالة الاقتصادية الدولية تثير قلقنا أيضا. والخوف المبرر الذي أعربت عنه البلدان النامية في أعقاب الحرب الباردة لم يخف من حدته. والتقرير الذي أصدره مؤخرا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية يذكّرنا بهذا. فالفقر في البلدان النامية وإفقار طبقات اجتماعية هامة في البلدان المتقدمة النمو يوفران مرتعا خصبا للتعصب، والتطرف والنزعة القومية، وآثارها معروفة جدا لنا جميعا. وبالرغم من غزارة الوثائق التي اعتمدت في مؤتمرات رئيسية، فإن العمل الملموس المتوقع ارتطم بالسلوك الأناني للأغنياء. وهذا الموقف يحد من عولمة الاقتصاد.

وأفريقيا التي استفادت من الاهتمام المستمر للمجتمع الدولي بها خلال هذا العقد، ما زالت، للأسف قارة يخربها الفقر وسوء التغذية والأوبئة بأنواعها على نطاق واسع.

وينضاف إلى مشاكل الدين الدائمة وتدهور الشروط التجارية التهميش المستمر لقارتنا من جانب الدوائر الاقتصادية الدولية. ولذا فإن من الملح اتخاذ تدابير

والتدخل في شؤوننا الداخلية. وجميع هذه المحاولات تستهدف خنق نظامنا الاشتراكي.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مثلها مثل جميع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، دولة ذات سيادة لها الحق في أن تختار نظامها السياسي وتستحق الاحترام من أجل ذلك. وإن نوع اشتراكنا هو النوع الذي اختاره شعبنا بنفسه، فهي ليست نظاما محكوما بالانهيار مع أن الآخرين يحاولون تحقيق ذلك. وإن الوحدة الصادقة بين القائد والحزب والجماهير هي مصدر قوة نظامنا الذي لا يقهر.

وفي ٨ تموز/يوليه من هذا العام، الذي يصادف مرور ثلاث سنوات على رحيل قائدةنا العظيم كيم ايل سونغ، أعلن شعبنا كله الحداد وشارك في حفل التأبين. وفي الوقت نفسه، ومع انتهاء فترة الحداد دشنا تقويم جوشي الذي يستهل بسنة ١٩١٢، وحددنا ١٥ نيسان/أبريل ليكون يوم الشمس احتفالا بميلاد القائد العظيم كيم ايل سونغ. وهذا يقدم صورة عن الإرادة الموحدة لشعبنا الذي صمم على متابعة السير إلى الأبد في طريق الحياة الثورية والمآثر الخالدة للأب القائد الذي ابتكر فكرة تقويم جوشي وبنى اشتراكية عمادها الجماهير الشعبية. واليوم، ٢ تشرين الأول/أكتوبر، يوافق جوشي ٨٦ في بلدنا، وفقا لتقويم جوشي.

وقد كانت السنوات الثلاث الأخيرة بالنسبة لنا نحن الشعب الكوري، فترة محنة كبرى، عانى خلالها شعبنا أكبر خسارة للأمة، وواجه المناورات المستمرة من قوى معادية تعمل على خنق نظامنا الاشتراكي، وتعرض لسلسلة من الكوارث الطبيعية.

ومع ذلك فقد ظل الناس على تفاؤلهم وواصلوا تقدمهم البارع متغلبين على جميع أنواع التحديات، لأنهم يحسون بالولاء والتقدير العظيم للقائد الجديد الجنرال كيم يونج إيل، وهو قائد لامع ذو إرادة حديدية.

وتجري حاليا عملية تصويت في بلدي لانتخاب الرفيق القائد العظيم كيم يونج إيل أمينا عاما لحزب العاملين الكوريين، وتعم الفرحة جميع شعبنا ابتهاجا بتحقيق رغبتهم التي طال شوقهم إليها.

يثبت هذا بوضوح الإرادة الصلبة والاعتقاد الجازم لدى شعبنا بحمل رسالة جوشي، متعلقين بإعجاب شديد بقائدنا العظيم الرفيق كيم يونج إيل رئيس الحزب وقائد الثورة.

هينادي أودوفينكو، وزير خارجية أوكرانيا، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحالية. ونعتمد أن خبرته الثرية ومهارته الدبلوماسية في معالجة الشؤون الدولية ستؤديان إلى نتائج مثمرة لهذه الدورة.

وأعرب كذلك عن امتناني للرئيس السابق، السيد غزالي اسماعيل، السفير الماليزي لدى الأمم المتحدة، على إسهاماته الكبيرة في الوصول بالدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة إلى خاتمة ناجحة. وفي الوقت نفسه، أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للأمين العام السيد كوفي عنان، على جهوده المكرسة لأنشطة الأمم المتحدة.

تُعقد الآن الدورة الثانية والخمسون للجمعية العامة قبل عامين فقط من دخولنا قرنا جديدا. وينبغي للقرن الحادي والعشرين أن يكون مغايرا للقرن الحالي، الذي تميز بتاريخ من الحروب الساخنة والباردة. وإن جعل القرن المقبل قرنا حافلا بالسلام والازدهار هو رغبة البشرية والمهمة المشتركة للمجتمع الدولي.

وبالرغم من أننا نقف عند نهاية القرن العشرين، فإننا لا نزال نواجه تحديات معقدة وصعبة. فالاتجاه نحو الهيمنة ما زال سائدا في العلاقات الدولية حتى بعد القضاء على الاستعمار. واليوم تتعرض الأمم المتحدة، التي أسهمت في الماضي في القضاء على الاستعمار، لخطر تحويلها إلى أداة تفسخ في المجال أمام الطغيان والتعسف.

ورغم أن الحرب الباردة انتهت، فإن ترسانات الأسلحة النووية ما زالت هائلة كما كانت من قبل، وتفكير حقبة الحرب الباردة ما زال مهيمنا على العلاقات الدولية. وهذه التحديات تبلغ اليوم ذروة وضوحها في جنوب شرقي آسيا، وبشكل أكثر تحديدا، في شبه الجزيرة الكورية. ففي شبه الجزيرة الكورية، يستمر الانقسام الوطني وتركة الحرب الباردة، وسياسات القوة والمواجهة التي سادت إبان الحرب الباردة ما زالت قائمة والعلاقات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية تزداد سوءا. ويعاد ترتيب التحالفات العسكرية العدوانية التي هي من بقايا الحرب الباردة، وتجري المناورات العسكرية المشتركة الاستفزازية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع زيادة النفقات العسكرية سنويا وسط الحالة المتوترة في شبه الجزيرة الكورية. وبالإضافة إلى الضغوط العسكرية، التي استمرت منذ انتهاء الحرب الباردة، يساء استخدام مسائل مثل حقوق الإنسان والإرهاب والجزاءات الاقتصادية والمعونة الغذائية كأدوات لإحكام السيطرة

الظروف فإن إنشاء دولة وطنية موحدة عن طريق الصيغة الكونفدرالية - القائمة على أساس أمة واحدة ودولة واحدة ونظامين للحكم وحكومتين، هو أنسب السبل لحل المسائل المتعلقة بإعادة الوحدة الوطنية حلاً ناجحاً.

إن ظهور دولة وطنية موحدة مستقلة وسلمية ومحيدة في شبه القارة الكورية سيكون بمثابة إسهام كبير في السلم الدائم والاستقرار في شمال شرق آسيا، الذي تقف فيه القوى العظمى ملتزمة في صف واحد.

وأياً كانت تغيرات الأحوال وظروف المستقبل فسيظل شعبنا ثابتاً في إرادته، وستلتزم حكومة الجمهورية بسياساتها الثابتة إزاء إعادة التوحيد في توحيد البلد على أساس المبادئ الثلاثة لإعادة الوحدة الوطنية.

إن تحسين العلاقات بين شمال كوريا وجنوبها مسألة ملحة من أجل تحقيق إعادة توحيد البلد بشكل مستقل وسلمي. فإذا ما نبذت سلطات كوريا الجنوبية سياسات المواجهة المنافية للوحدة وللقومية وأحدثت تغييراً عملياً إيجابياً، فإننا على استعداد لملاقاتهم في أي وقت لفتح حوار بعقل مفتوح بشأن مستقبل الأمة وببذل جهود مشتركة لإعادة توحيد البلد.

ومن أجل تحقيق حل سليم للمسألة الكورية، فإن على البلدين المعنيين أن يقوما بأدوار إيجابية وأن يكون لهما موقف مخلص إزاء المساعدة في إعادة توحيد كوريا. وينبغي أن تقوم الولايات المتحدة، وهي دولة طرف مسؤولة ومسؤولة مباشرة عن المسألة الكورية، بإحداث تغيير جذري في سياستها العدائية تجاه كوريا والامتناع عن وضع العراقيل في طريق إعادة توحيد كوريا سلمياً في دولة مستقلة. أما اليابان، التي سببت معاناة لا حد لها وكوارث للشعب الكوري في الماضي، فعليها أن تعيد النظر بإخلاص في ماضيها، وتتخلى عن سياستها المعادية تجاه الجمهورية، وأن تتوقف عن تعميق انقسام كوريا والوقوف عقبة في طريق توحيدها.

إن موقف حكومة جمهوريتنا الثابت هو منع الحرب وضمان السلم الدائم في شبه القارة الكورية. وهذه هي مهمتنا الأساسية في الجهود التي نبذلها لإعادة توحيد البلد سلمياً، بدون اللجوء إلى القوات المسلحة. ولكي نضمن السلام في شبه القارة الكورية، لا بد من أن نعارض سياسة العدوان ومناورات الحرب ونزيل خطر الحرب.

إن الموقف السائد في شبه القارة الكورية متوتر بشكل يجعل إمكانية قيام الحرب واردة في أي لحظة، نتيجة

هذه هي الحقيقة في كوريا الاشتراكية حيث ينعم الناس بالقيادة العظيمة وينعم القائد بحب الأجيال من شعبه.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن شكرنا العميق إلى الحكومات والمنظمات والأفراد في مختلف البلدان وإلى المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، بما فيها الأمم المتحدة، لمواساتهم العميقة وتعازيهم لنا، وللمساعدة الإنسانية التي قدموها لشعبنا الذي عانى من أعماق الحزن ومن الكوارث الطبيعية.

إن مسألة إعادة توحيد كوريا هي في الأساس مسألة عودة السيادة القومية في جميع أنحاء البلد، التي تدوس عليها الآن أقدام القوى الأجنبية، والقضاء على ما ورثناه من فترة الحرب الباردة.

إن حكومة الجمهورية تعتبر أن المبادئ الثلاثة لإعادة الوحدة الوطنية هي المبادئ الثلاثة: الاستقلال وإعادة التوحيد السلمية والوحدة الوطنية الكبرى، والبرنامج ذي النقاط العشر للوحدة العظيمة للأمة بكاملها، واقترح تأسيس الاتحاد الكونفدرالي الديمقراطي لجمهورية كوريا.

وقد أوضح القائد العظيم الجنرال كيم يونج إيل، في برنامجه العملي الذي نشره يوم ٤ آب/أغسطس من هذا العام، إرادتنا الصلبة وتصميمنا على إعادة توحيد البلد، متمسكين بالمبادئ الثلاثة للوحدة الوطنية التي وضعها القائد الأب. إن المبادئ الثلاثة لإعادة التوحيد الوطني تشكل برنامج إعادة التوحيد المشترك العظيم للأمة الكورية، الذي أكدته الشمال والجنوب في البيان المشترك المؤرخ ٤ تموز/يوليه وأيدته الدورة الثامنة والعشرون للجمعية العامة.

أما البرنامج ذي النقاط العشر للوحدة الكبرى لمجموع الأمة من أجل إعادة توحيد الأمة فهو برنامج سياسي يهدف إلى تحقيق الوحدة لمجموع الأمة توثيقاً للقوة الدافعة لإعادة التوحيد الوطني. ويوضح هذا البرنامج بشكل شامل الأسس الموضوعية والأيد بولوجية، وكذلك المبادئ والأساليب لتحقيق الوحدة الوطنية العظيمة.

إن الاتحاد الكونفدرالي الديمقراطي لجمهورية كوريا المقترح هو مخطط يعطي الصورة الكاملة لدولة موحدة وسبل تحقيق هذا التوحيد.

لقد مضى أكثر من نصف قرن على اختلاف الشمال والجنوب الكوريين إلى نظامين مختلفين. وفي تلك

المتعلقة بصيانة السلم والأمن في شبه القارة الكورية يقع ضمن مسؤوليات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. ونحن ندرك أن هذه المسائل يجب أن تكون على قمة الأولويات في جدول أعمال المحادثات الرباعية المقترحة، إذا ما عقدت تلك المحادثات، لمناقشة مسائل السلم والأمن في شبه القارة الكورية.

وإذا كانت الولايات المتحدة مخلصه في اهتمامها بضمان السلم في شبه القارة الكورية، فعليها، ضمن أمور أخرى، أن تثبت مصداقيتها باتخاذ خطوات عملية لإنهاء التهديدات العسكرية ورفع الجزاءات الاقتصادية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويجب على البلدان المعنية أن تمتنع عن أي عمل يمكن أن يعيق انسحاب قوات الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية وإبرام اتفاق سلم بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية.

وستواصل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما فعلت في الماضي، بذل كل جهد ممكن لضمان السلم في شبه القارة الكورية وتحقيق إعادة توحيد البلد سلمياً، وبذلك تسهم في السلم والأمن في شمال شرق آسيا وفي باقي العالم.

وينبغي للأمم المتحدة، كي تعد نفسها لمقتضيات القرن المقبل، أن تتخلص في أقرب وقت من الهياكل القديمة التي لا تخدم سوى مصالح عدد محدود من البلدان، وتتيح لها حقوقاً ويدا طولياً. ويجب في المقام الأول إشاعة الديمقراطية في المجتمع الدولي عن طريق الإصلاح الديمقراطي للأمم المتحدة. ويجب إعادة هيكلة الأمم المتحدة بما يعكس رغبة البلدان النامية، التي تشكل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويمكنها من ممارسة سيادتها على أساس من المساواة.

ولا شك أن الجمعية العامة، التي تمثل فيها الدول الأعضاء جميعاً على قدم المساواة، هي أكثر ديمقراطية من مجلس الأمن. إلا أن سلطاتها تخضع لقيود كبيرة. ومن جهة أخرى فإن مجلس الأمن تنقصه الديمقراطية إلى درجة كبيرة رغماً عن أنه يتمتع بسلطات قوية. إن التكوين الحالي لعضوية مجلس الأمن الدائمة لا يمثل البلدان النامية تمثيلاً كاملاً، وهي التي تكون الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. كما أن التمثيل غير الدائم لا يعكس التمثيل الجغرافي.

لمحاولات الولايات المتحدة واليابان وسلطات كوريا الجنوبية ضد جمهوريتنا الاشتراكية. ففي السنوات الأخيرة وحدها قامت الولايات المتحدة بإدخال ما تزيد قيمته على ٣ بليون دولار من المعدات الحربية إلى كوريا الجنوبية. وفي نفس الوقت تجري مناورات عسكرية مشتركة أكثر تواتراً عما كان من قبل بل إنها توجهه فوهات مدافع قوات الولايات المتحدة في اليابان وأسطولها في المحيط الهادئ باتجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتقوم اليابان مؤخراً بتسريع تحركاتها السياسية والقانونية والدبلوماسية بغرض إضفاء طابع قانوني على تدريب قواتها على الدفاع عن النفس في حرب كورية محتملة، تحت شعار "إعادة النظر" في "المبادئ التوجيهية للتعاون العسكري بين الولايات المتحدة واليابان".

وعلاوة على ذلك زادت سلطات كوريا الجنوبية من ميزانيتها العسكرية إلى ١٧ بليون دولار هذه السنة وقررت زيادتها مرة أخرى في العام القادم إلى ١٩ بليوناً، وفي نفس الوقت تزيد من "التعاون" مع القوات الأجنبية ضد شركائها في الوطن.

هذه التحركات، التي تعكس سياسات الحرب الباردة، لا بد أن تثير تدابير مضادة للدفاع عن النفس من جانب جمهوريتنا، مما يديم حالة التوتر الحالية ويدخلها في دائرة لا تنتهي من الاستنزافات.

وتتطلب هذه الحالة في شبه الجزيرة الكورية بشكل سريع إقامة ترتيبات سلم جديدة. وينبغي أن تعتمد الولايات المتحدة، قبل كل شيء من أجل تخفيف التوتر وتلافي خطر نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية، إلى التخلي عن سياستها العدوانية ضد جمهوريتنا وتوقيع اتفاق سلام مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة لا تزالان في حالة هدنة مؤقتة. والولايات المتحدة داخلية في مواجهة مباشرة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، باحتفاظها بعشرات الألوف من قواتها في كوريا الجنوبية وحولها.

إن إزالة خطر الحرب وضمان السلم في شبه القارة الكورية يتطلبان انسحاب قوات الولايات المتحدة وإبرام اتفاق سلام بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ومن ثم فإن حل المشاكل الكبرى

عن ذلك، لم يتوقف الكيل بمكيالين بالنسبة للقضايا الحاسمة الأخرى مثل نزع السلاح والإرهاب.

وبغية القضاء على الاستبداد والتعسف، وضماناً للإنصاف والعدالة في حسم المسائل الدولية، يجب إضفاء الصبغة الديمقراطية على المجتمع الدولي في أقرب وقت ممكن.

إن القرن الحادي والعشرين يجب أن يكرس للتنمية والتعاون. وترتبط التنمية ارتباطاً مباشراً بالسلم والأمن الدوليين.

وفي الأعوام القليلة الماضية، عقدت مؤتمرات رئيسية تحت رعاية الأمم المتحدة، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومؤتمر قمة الأغذية العالمي. وأسهمت هذه المؤتمرات إسهامات كبيرة في وضع برامج للعمل وفي إتاحة التوجيه للمجتمع الدولي بشأن التعاون في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويجب الاستمرار في تعزيز دور الأمم المتحدة لكي تتحول هذه الوثائق إلى نتائج ملموسة. وللأمم المتحدة دور هام في إقناع البلدان المتقدمة النمو بأن تنفذ بالكامل التزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، كما أن عليها أن تولي الاهتمام الواجب لحسم مسألة الدين الخارجي.

ونرى أن عملية الإصلاح الجارية للمنظمات المنتسبة إلى الأمم المتحدة التي تتناول المسائل الاقتصادية والاجتماعية ولأمانة العامة للأمم المتحدة يجب أن تنفذ بطريقة تمكّنها من الاستفادة إلى أقصى حد من قدراتها الإنمائية والتعاونية الخاصة.

ونحث البلدان المتقدمة النمو على التحلي بالحكمة التي تمكّنها من التيقن بأن الاستعاضة عن العلاقات الاقتصادية الدولية المححنة الحالية بعلاقات أكثر إنصافاً سيعود عليها بالمنفعة في الأجل الطويل، وينبغي لها أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع غيرها من الدول الأعضاء في تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الاتجاه.

ونقدر وندعم الجهود المشتركة التي تبذلها بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لتوسيع نطاق التعاون الإقليمي وتعزيزه فيما يتعلق بالسيادة السياسية والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية بروح الاعتماد الجماعي على النفس.

لقد قدمت لنا نهاية الحرب الباردة إمكانات لتحويل موارد أكثر إلى ميدان التعاون الإنمائي، ولكن الهيكل الحالي لمنظومة الأمم المتحدة لا يتفق مع هذه الحالة.

وفي دورة الجمعية العامة هذه، يبذل وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الجهود البناءة لحسم هذه المشاكل ويسعى للتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء الأخرى، بما فيها البلدان غير المنحازة.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، لا يزال حشد الأسلحة مستمراً دون هوادة في مختلف أنحاء العالم. والأمم المتحدة تطالب منذ فترة طويلة بنزع السلاح الشامل والكامل، ولا سيما نزع السلاح النووي. بيد أن بعض الدول العسكرية والحائزة للأسلحة النووية لا تزال تعزز جهودها الرامية إلى التحديث النوعي لقوتها العسكرية تحت ستار المطالبة بنزع السلاح بشكل انتقائي. ولهذا حل محل نزع السلاح في معظم الحالات عملية استبدلت فيها الأسلحة التي بطل استخدامها بسبب التطورات التقنية بأسلحة أكثر تطوراً وتعقيداً.

واليوم، بعد إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تلجأ الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التجارب النووية دون الحرجة لكي تواصل تحديث ترسانتها النووية.

والمجتمع الدولي، وبخاصة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، يجب أن يولي الاهتمام الواجب لاتخاذ التدابير اللازمة للتغلب على هذه الظاهرة. وفي هذا الصدد، نؤيد الاقتراح بعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

في الأعوام القليلة الماضية جرت مناقشات مستفيضة حول حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية، بيد أن النتائج المرجوة لم تتحقق بعد. ويعزى هذا أساساً إلى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تسعى إلى تحقيق أهداف مختلفة في مداولاتها بشأن حقوق الإنسان، كما أن آراءها تتضارب فيما يتعلق بمعايير حقوق الإنسان.

وما دامت إساءة استخدام قضايا حقوق الإنسان مستمرة بوصفها من الوسائل السياسية لممارسة الضغوط على الدول الأخرى والتدخل في شؤونها الداخلية، فلن تتمخض المداولات المعنية بحقوق الإنسان إلا عن آثار ضارة على العلاقات الدولية، كما هو الحال الآن. وفضلاً

إننا نؤكد دعم وفد كوت ديفوار له في مهمته النبيلة والمبهجة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أتوجه بتهانئي الحارة إلى السيدة ماري روبنسون على تعيينها في منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. إننا نعتبر شخصيتها القوية ضمانا للنجاح في المهمة الدقيقة والهامة المعهود بها إليها. ونطمئنها على دعمنا الكامل لها في اضطلاعها بمهامها الجديدة.

الأمم المتحدة اليوم، وبصرف النظر عن تقييمنا لعملها، يجدر بنا أن نسلم بأنها ما زالت أداة فريدة لا بديل عنها للحوار بين الدول في خدمة السلم والأمن الدوليين.

ومن الواضح أن هناك إجماعا على أن الأمم المتحدة مفيدة وأن وجودها لازم؛ وبنفس هذا الإجماع، نطالب بإنعاشها. ولذلك تحتل مسألة إصلاح الأمم المتحدة جوهر هذه الدورة، التي تدل بشكل صارخ على ضرورتها وإلحاحها. وقد أحسن الأمين العام صنعا عندما أعلن هذه الدورة دورة الإصلاح.

ويبدو أن تكييف الأمم المتحدة لتصبح أكثر قدرة على دخول الألفية القادمة هو التحدي الهائل الذي يشكله الإصلاح الذي نصبو إليه كلنا.

ولكن قبل أن أعرب عن ملاحظات وفدي على مقترحات الأمين العام للإصلاح، أود أن أشاطر الجمعية بعض شواغلنا الرئيسية التي أرى أنها يجب أن تؤخذ في الحسبان إذا أريد للقارة التي ينتمي إليها بلدي أن تنجز التنمية الحقيقية التي تتناسب مع طاقاتها الضخمة. وأود أن أتكلم عن إدارة الصراع في أفريقيا والتعاون الدولي لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا.

لا يسع المرء إلا أن يلاحظ أن أكثر من ٦٠ في المائة من جدول أعمال مجلس الأمن مكرس للحالات في أفريقيا، وأن ٣٥ بلدا من أقل البلدان نموا، وعددها ٤٨ بلدا، موجودة في أفريقيا.

وبالنسبة للصراعات في أفريقيا، تولت قارتنا المسؤولية عن مصيرها. ولتحقيق هذه الغاية، أنشأت آلية قانونية في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٣، هي آلية منع المنازعات وإدارتها وحلها. ولكي ينجح هذا المشروع، تحتاج أفريقيا قبل كل شيء إلى دعم المجتمع الدولي في إطار شراكة مع الأمم المتحدة، وفقا للفصل الثامن من الميثاق.

ونؤيد سوريا والبلدان العربية الأخرى في نضالها العادل لإيجاد حل منصف وشامل لمشكلة الشرق الأوسط يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، ونرى أن إسرائيل يجب عليها أن تنسحب من كل الأراضي العربية المحتلة.

وتلتزم حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمثل العليا الرئيسية لسياستنا الخارجية، وهي الاستقلال والسلام والصداقة، بالاتساق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وستواصل التزامها بها في المستقبل.

وسيبدل وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قصارى جهده المخلص لنجاح المداوالات حول كل بنود جدول الأعمال المطروحة على الجمعية العامة في هذه الدورة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كوت ديفوار والرئيس السابق للجمعية العامة معالي السيد أمارا إيسي.

السيد إيسي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الانتخاب الباهر لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين ليس فقط إشادة مستحقة ببلده أوكرانيا من باب الاعتراف بدورها الهام في الساحة الدولية، بل هو أيضا تقدير لخصاله الإنسانية والمهنية، وفوق كل شيء لخبرته الواسعة بالعلاقات الدولية وبمنظومة الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، وبوصفي زميلا سابقا عندما كنت ممثلا دائما لبلدي هنا طوال سنوات، أشعر بابتهاج شخصي للثقة المستحقة التي وضعها المجتمع الدولي بشخصه. ولهذا، يسعدني، باسم وفد كوت ديفوار، أن أتوجه إليه وإلى أعضاء المكتب الآخرين بتهانينا المخلصة، وأن أؤكد دعمنا الكامل له في اضطلاعهم بمهمته.

وأقدم أيضا بعميق شكري إلى سلفه، السفير غزالي إسماعيل، على جهوده الهائلة لإعطاء زخم حاسم لعملية إصلاح منظمنا.

وأخيرا، أود أن أتوجه بأحر تهانئي إلى السيد كوفي عنان، ابن أفريقيا البار، على انتخابه الباهر أمينا عاما للأمم المتحدة، وأشيد إشادة صادقة به للكفاءة العظيمة التي أثبتتها بجدارة على قمة الأمم المتحدة. ففي أقل من سنة تمكّن من بث دينامية جديدة في منظمنا من خلال الأعمال التي تشهد على إرادته الصلبة لتعزيز فعالية الأمم المتحدة ومصداقيتها، وللنهوض بعملياتها في مواجهة المتطلبات المعقدة والعديدة للعالم في فجر ألفية جديدة.

تهديدا خطيرا الديمقراطية الليبرالية الفتية والمنطقة دون الإقليمية بأسرها.

وترى منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن أن اتفاق أبيدجان للسلام المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الذي وقّعه الرئيس كاباه وقائد الجبهة الثورية المتحدة، السيد فوداي سانكو، يظل أفضل إطار لإيجاد حل نهائي للآزمة في سيراليون. ومتى تمت استعادة النظام الدستوري، ستكون كوت ديفوار، بالإضافة إلى الضامنين الآخرين لهذا الاتفاق والأطراف المعنية، مستعدة لعقد مؤتمر يستهدف إعادة تنشيط الأجهزة العديدة لهذا الاتفاق بغية إيجاد حل دائم لهذه الأزمة.

وفي منطقة أفريقيا الوسطى، لا يزال نشعر بقلق عميق إزاء المعارك الدائرة الآن بين الأشقاء في الكونغو. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا الخالص للسيد عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون، لوساطته الصبورة والشجاعة في الصراع بين الكونغويين. إننا نحثه على مواصلة جهوده النبيلة ونعرب عن أسفنا لتدهور الحالة، وقبل كل شيء، لأن الأطراف المتحاربة لم تقبل وقف إطلاق النار، مما حال دون إنشاء قوة أفريقية تفصل بين الطرفين.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، نرحب بدور بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، التي ساعدت على استقرار الحالة.

وبالنسبة للآزمة في جزر القمر، نناشد جميع الأطراف بإلحاح أن تعطي الأولوية للحوار فتستجيب لمبادرة منظمة الوحدة الأفريقية بعقد مؤتمر في أديس أبابا لإيجاد حل. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية وتقديم كل ما تحتاج إليه جزر القمر من مساعدة اقتصادية ومالية للتصدي للصعوبات التي تواجهها والتي هي السبب الجذري للآزمة.

وبالنسبة لأنغولا، نحيط علما بقرار مجلس الأمن الأخير، القرار ١١٣٠ (١٩٩٧)، الذي اعتمد بالإجماع. ولئن كنا نرحب بالتدابير الأخيرة التي اتخذها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) استجابة لنداء مجلس الأمن، فإننا نرجو أن يواصل الاتحاد العمل في هذا الاتجاه بغية الوفاء بجميع التزاماته عملا ببروتوكول لوساكا.

وهكذا، في نهاية حرب بين الأشقاء في ليبيريا استمرت سبع سنوات ودمرت ذلك البلد الشقيق وسببت أضرارا جسيمة للبلدان المجاورة، مثل غينيا وكوت ديفوار، التي ترتب عليها أن تتعامل مع تدفق أعداد هائلة من اللاجئين والمشردين، تمكنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من التوسط في عملية سلام أدت إلى انتخاب السيد تشارلز غ. تيلور في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٧ رئيسا للجمهورية، في انتخابات اعترفت منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بأنها كانت عادلة وديمقراطية.

وفي سياق الاجتماع الذي سيعقد غدال دعم إعمار ليبيريا أود أن أوجه نداء عاجلا للبلدان المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتكون سخية، لأن ليبيريا المعمّرة والمزدهرة لا بد وأن تفيد منطقتنا دون الإقليمية بأسرها.

وبينما نحن مبتهجون بالتطور الإيجابي للحالة في ليبيريا، أنهى انقلاب عسكري في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ النظام الدستوري في سيراليون بخلع الرئيس المنتخب ديمقراطياً، السيد أحمد تيجان كاباه. وقد أدانت كوت ديفوار على الفور الانقلاب العسكري الذي يعود إلى عهد ولّى.

وفي الاجتماع الثالث والثلاثين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المعقود في هراري في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أدانت منظمة الوحدة الأفريقية أيضاً بقرارها ٣٥٦ الانقلاب العسكري، كما أدانته الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن في ٢٧ أيار/مايو و ١١ تموز/يوليه و ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧، وطالبوا جميعهم بإعادة النظام الدستوري على الفور دون أية شروط.

ولسوء الطالع أن المفاوضات التي استهلتها مجموعة الدول الخمس، بتفويض من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مع ممثلي العصبة الحاكمة في مدينة فريتاون لم تنجح حتى الآن في تحقيق أهداف المجتمع الدولي. ولذلك، اضطر رؤساء الدول، أثناء مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الأخير، المعقود في أبوجا في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧، إلى اتخاذ عدد من التدابير المحددة نأمل أن يؤيدها مجلس الأمن، لتتيح للجنة الخماسية، بدعم كامل من المجتمع الدولي، استئناف مفاوضات جديدة لعودة النظام الدستوري إلى سيراليون، البلد الذي لا يزال انعدام الاستقرار فيه يهدد

وتكون في حالة استعداد، ويمكن إرسالها للعمل بعد مهلة قصيرة. وهذه الوحدات الجاهزة يمكن تجميعها بطلب من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الأمم المتحدة.

ومهما تكن فعالية قدرتنا على الرد السريع، فإننا سنكون بحاجة، قبل كل شيء، لتدعيم سلطة الديمقراطية وسلطة القانون الفعالتين في كل بلد من بلداننا لتجنب حدوث أزمات تتحول إلى صراع مسلح.

قبل كل شيء، ينبغي لكل بلد أن يسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز التقدم الاجتماعي بإنشاء مؤسسات ديمقراطية يوثق بها، تقوم على الحرية والعدالة وتكفل حقوق المواطن والفرد. ويجب أن نطور عناصر الحكم الصالح وأن نعزز ظهور مجتمع يتحلّى بالمسؤولية.

وكوت ديفوار، فيما يخصها، تسعى جاهدة في كل يوم، تحت قيادة الرئيس هنري كونان بيدبي، إلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، باتخاذ إجراءات حازمة لإحلال ديمقراطية سلمية.

وتتضمن التدابير التي أعلن عنها مؤخرا في هذا الشأن، فتح باب الحكومة قريبا لمشاركة أحزاب المعارضة، ومنح مركز رسمي لزعماء أحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان؛ وإنشاء مجلس شيوخ يتولى رئيسته سلطات رئيس الدولة في حالة خلو هذا المنصب؛ وإنشاء لجنة رصد وتحكيم وطنية للانتخابات. وهذه اللجنة سيترأسها أحد القضاة، وستألف من شخصيات وممثلين من الأحزاب السياسية الرئيسية، إلى جانب مراقبين دوليين، من منظمة الوحدة الأفريقية ومن الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي واللجنة الانتخابية الكندية. وجميع تلك العناصر تسهم في دفع عجلة التقدم في كوت ديفوار.

وأخيرا أقول إن شعبنا ما زال على التزامه العميق بثقافة السلام، وهو التزام يعزى إليه الفضل في الاستقرار السياسي الأكيد الذي تنعم به كوت ديفوار، والذي يستند إلى الدأب على الحوار الاجتماعي والحرص على التقدم المشترك الذي يعزز الوحدة الاجتماعية. وهذا هو السبب في أن وفد بلدي يعتزم تقديم مشروع قرار، إلى جانب عدد من المشاركين، إلى هذه الدورة للجمعية العامة، كما فعل في الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في جنيف في تموز/يوليه الماضي، لإعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام.

أخيرا، بالنسبة لمسألة الصحراء الغربية، نرحب بالتقدم الذي أحرز أثناء سلسلة الاجتماعات التي عقدت تحت رعاية مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص للصحراء الغربية، السيد جيمس بيكر الثالث، بغية إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير.

ونظرا لتجدد زيادة عدد حالات عدم الاستقرار والصراع في أجزاء عديدة من أفريقيا، نناشد الأمم المتحدة بقوة أن تنظم مؤتمرا إقليميا بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروع في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٥/٥١.

وفي نفس السياق، نحن مسرورون بنتائج مؤتمر أو سولو المعني بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، وفي ضوء الكوارث الإنسانية التي تتسبب فيها هذه الأسلحة باستمرار في أفريقيا وفي العالم كله، نحث جميع الأطراف على التقيد بالنتائج واحترام أحكام القرارات.

يعتقد وفدي أن الحالة الراهنة لقارتنا تتطلب انتهاج سياسة أمن دولي متضافرة وتنفيذ استراتيجيات وقائية، وتعتزم كوت ديفوار المشاركة فيها بنشاط. ولهذا السبب، قال الرئيس هنري كونان بيدبي، في تحديد المهام الجديدة للقوات المسلحة في كوت ديفوار مؤخرا، إن بوسع القوات المسلحة من الآن فصاعدا أن تشارك في عمليات حفظ السلام وأن تقف على أهبة الاستعداد للاضطلاع بمهام حماية ومهام أمنية محتملة قد يكلفها بها المجتمع الدولي.

وعلى نحو أكثر تحديدا، يبدو لنا بصورة متزايدة أن من الضروري وجود قوات أفريقية جاهزة للفصل بين الأطراف المتصارعة. ففي غرب أفريقيا، على سبيل المثال، يمكن للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، باستفادتها من خبرة فريق الرصد التابع للجماعة في تسوية الصراع في ليبيريا، أن تتوخى إعادة تنظيم هذه القوة وجعلها قوة دون إقليمية حقيقية. وفي هذا السياق، تدور مشاورات حول إنشاء قوة لحفظ السلام في إطار اتفاق عدم الاعتداء والمساعدة في الشؤون الدفاعية الذي يضم بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا والنيجر.

وستنسق عناصر قوة حفظ السلام التابعة لاتفاق عدم الاعتداء والمساعدة في الشؤون الدفاعية في وحدات تكتيكية أو سوقية محددة مسبقا ترابط في أراضيها



وإذ أنتقل إلى مسألة إصلاح الأمم المتحدة، وهي مسألة تكمن في جوهر هذه الدورة، أقول إن من واجبنا أن نميز بين جانبين يتداخلان ليشكلا معا وحدة واحدة متماسكة ومنطقية. فأمامنا، من ناحية، الإصلاحات التي بدأت الدول الأعضاء في تنفيذها بالفعل، وأمامنا، من ناحية أخرى، برنامج الإصلاح الذي اقترحه الأمين العام في تقريره (A/51/950) المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧.

بالنسبة للإصلاحات التي تتولاها الدول الأعضاء، أود أن أشير إلى مختلف أنشطة الأفرقة العاملة المفتوحة العضوية التابعة للجمعية العامة. وبما أنني قد تشرفت شخصيا بإدارة المشاورات التي أسفرت عن إنشاء ثلاثة من تلك الأفرقة العاملة أثناء فترة رئاستي للدورة التاسعة والأربعين، فيسرنني أن أنوه بالنتائج الإيجابية نسبيا التي حققها اثنان من تلك الأفرقة: الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص لخطة التنمية، والفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. لقد أبدت الدول المشاركة في هذين الفريقين روحا تضامنية رائعة.

وتعد خطة التنمية التي اعتمدها الجمعية العامة في حزيران/يونيه الماضي مرحلة هامة في الحوار بين الدول بشأن التعاون الدولي لصالح التنمية. فهي ترسي إطارا من توافق الآراء يمكن فيه للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تعمل معا لكي تقيم، على أساس أكثر صلابة، شراكة إنمائية متجددة ومعززة عمادها المنفعة المتبادلة.

وقد توصل الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، والذي كان عليه أن يتناول أساسا مسألة تنشيط الجمعية العامة والأمانة العامة، إلى توصيات نعتبرها جزءا من ديناميات الإصلاح التي اقترحتها الأمين العام لتحقيق عدد من الأهداف من بينها ترشيد عمل الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. ووفد بلدي يسعد بهذه النتائج الإيجابية.

وفيما يتعلق بالفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، لا يسعنا إلا أن نعرب عن مشاعر الإحباط إزاء تخطيطهما البادي للعيان وعجزهما عن إحراز التقدم المتوقع.

ونحن جميعا ندرك الأهمية الحيوية التي تكتسبها مسألة الحالة المالية للأمم المتحدة. فنجاح عملية الإصلاح

الموضوع الثاني الذي يهمني يتعلق بآثار العولمة على الاقتصادات الأفريقية، من حيث وصولها إلى الأسواق الخارجية، وحجم المساعدة الإنمائية الرسمية، والمعاملة التفضيلية لديها الخارجي.

فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق الخارجية، أدت العولمة التي كان الدافع وراءها تحرير التجارة وإذكاء روح التنافس، إلى تآكل - بل والقضاء على - الأفضليات التي تيسر لسلع بلداننا الوصول إلى أسواق البلدان متقدمة النمو. ولا بد من إعطائنا الوقت الكافي الذي يسمح لنا بالتكيف، أو تعويضنا بطريقة أو بأخرى، إذا كان المراد أن تشارك بلداننا في التجارة الدولية بكل طاقاتها. ونحن نشي على المبادرة الأخيرة التي قدمتها الولايات المتحدة (النمو والفرص في أفريقيا)، والتي ترمي، في جملة أمور، إلى تعزيز إمكانية وصول السلع الأفريقية إلى الأسواق الأمريكية.

وبالنسبة لتأثير العولمة على حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، نلاحظ، مع كل الحماس الذي يولي لتنمية القطاع الخاص، وهي تنمية نرحب بها اعترافا منا بأن الاستثمار الخاص هو القوة المحركة للنمو الاقتصادي، أن هناك اتجاهها نحو تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية، على الرغم من أهميتها في مكافحة الفقر في بلداننا. وهو اتجاه يثير قلقنا لأننا نعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية عنصرا أساسيا في دعم جهودنا المحلية، وعلى الأخص في القطاعات المتصلة بتنمية الموارد البشرية. ومن ثم، نحث البلدان المانحة على أن تضاعف جهودها من أجل بلوغ هدف الـ ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

وأخيرا، وفيما يتعلق بمسألة الدين الخارجي، يوجد الآن اتفاق واسع النطاق على أنه بدون المعاملة التفضيلية لأصول الدين الأفريقي، وخاصة في أكثر البلدان استدانة، لا يمكن لأي برنامج للإنعاش الاقتصادي أن يؤدي إلى الآثار الإيجابية المرجوة على المدى البعيد. وعلينا بالتالي أن نصر على ضرورة النظر بجدية في اتخاذ تدابير في هذا الصدد. ونرحب بالتدابير المتخذة في الآونة الأخيرة لصالح أوغندا وبوليفيا وبوركينا فاسو في إطار مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس، والخاصة بتخفيف الديون. ويسعدني أن أعلم أن بلدي، كوت ديفوار، إلى جانب موزامبيق وغيانا، سيكون المستفيد التالي من تلك المبادرة. وأود أيضا أن أشير إلى أن بلدي ينخرط حاليا في حوار مرضي مع نادي لندن بغرض إعادة جدولة ديوننا التجارية بشكل ملموس.

دعم داخلية تعزز تعريزا كبيرا سلطته ورقابته الشاملة على نطاق المنظومة.

إن الترتيب الجديد للهيكل التنظيمي للأمانة العامة له جاذبيته من حيث إيجازه واتساقه، ولكن أيضا وقبل كل شيء من حيث استهدافه تحقيق الفعالية. ولكن على الرغم من ذلك، ينبغي ألا ينتج عن التدابير الشاملة التي تهدف إلى جمع ١٢ كيانا ووحدة إدارية في خمس دوائر هبوط في المستوى البرنامجي للأنشطة التشغيلية من أجل التنمية أو انخفاض في نوعية خدمات التعاون التقني بسبب خفض في عدد الموظفين.

وفي السياق نفسه، فإن إنشاء فريق التنمية المؤلف أساسا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ينبغي ألا يؤثر في الطبيعة الدينامية التي تتسم بها الأنشطة الميدانية لهذه المؤسسات.

وأخيرا، فإن مقترحات الأمين العام التي تدعو إلى إعادة تركيز عمل الجمعية العامة على المسائل ذات الأولوية القصوى وإلى خفض مدة دوراتها إنما تأتي تعبيرا عن حرص على الترشيد نؤيده تأييدا تاما.

ونؤيد ما قاله الأمين العام من أن الإصلاح هو عملية مستمرة وليس حدثا لمرة واحدة. فهذا الإصلاح هو في الواقع نتيجة سلسلة كاملة من التفكير بدأت في السبعينات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها بهدف تكييفها مع التغييرات التي طرأت بعد عام ١٩٤٥. ويحضرني تقرير مؤسسة فورد، وتقرير بيرتران، وعمل فريق كارلسون والعمل الذي قامت به جامعات عديدة في الولايات المتحدة وأوروبا، أنارت أبحاثها جوانب عديدة من مناقشاتنا، وبخاصة خلال عمل الأفرقة العاملة التي تتناول مختلف جوانب الإصلاح.

على أن كل إصلاح إنما هو قبل كل شيء جزء من منطق معين موجه إلى تحقيق هدف محدد. غير أن نجاحه في ذلك سيتوقف في المحك الأخير على نوعية الأفراد الذين ينفذون هذا الإصلاح، وكذلك وقبل كل شيء على الإرادة السياسية للدول التي ستدعى للعمل معا من أجل احترام روح التوفيق التي أتاحت التوصل إلى هذه المجموعة من الإصلاحات.

إن كوت ديفوار مستعدة من جهتها للمشاركة بشكل نشط مع الوفود الأخرى عندما يحين الوقت، في النظر بروح بناءة في مقترحات الأمين العام للإصلاح.

برمتها يتوقف على حل تلك المسألة. ونود هنا أن نؤكد من جديد على ضرورة أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. وبالمثل، نعرب عن تأييدنا التام لمبدأ القدرة على الدفع، بوصفه أساس تحديد الأنصبة المقررة. ونعتقد أنه من الضروري التعامل مع هذه المسائل بشجاعة وإحساس بالمسؤولية، بغية تزويد منظمتنا بأساس مالي سليم ومتمين وقادر على البقاء.

وإذ أنتقل إلى المسألة الهامة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، أقول إن موقفنا هو موقف المجموعة الأفريقية الذي تم الإعراب عنه في اجتماع القمة الأخير الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في هراري، والذي شدد على ضرورة أن يكون التشكيل الجديد لمجلس الأمن معبرا عن واقع عالم اليوم من خلال التمثيل الجغرافي العادل لجميع مناطق العالم. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي، في الوقت الذي يؤيد فيه انضمام ألمانيا واليابان إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن، أن أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا، ينبغي أيضا أن تمثل كأعضاء دائمين في مجلس الأمن.

وينبغي أن يتمتع الأعضاء الدائمون الجدد بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليين، ولا سيما فيما يتعلق بحق النقض الذي، إذا لم يتسن إلغاؤه كلية، يجب أن يكون استخدامه مقتصرًا على الشروط المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق.

وفيما يتعلق بالإصلاحات التي اقترحتها الأمين العام، أريد أن أعرب عن خالص تهاني وفد بلادي على العمل الذي تم إيجازه في هذا الشأن. فهذه الإصلاحات هي أوسع وأعمق ما شهدناه من إصلاحات حتى الآن. وعليه فإن وفد بلدي يؤيدها بكل حماس.

إننا نتوقع أن تؤدي عملية الإصلاح هذه إلى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء الأقل نمواً، وتعزيز تعددية الأطراف، وزيادة فعالية الأمم المتحدة ومصداقيتها. ولتحقيق ذلك، علينا أن نحرص على ألا يكون الدافع وراء الإصلاح مجرد رغبة استحوذت على عقول كل منهما تخفيض النفقات لا أكثر.

ويبدو لنا أن للتدابير الهادفة إلى زيادة قدرة الأمين العام في مجال التوجيه والإدارة مبررات وجيهة. وفي الواقع، إن وجود نائب للأمين العام، وفريق إدارة أقدم ووحدة للتخطيط الاستراتيجي سيوفر للأمين العام آلية

ما يلزم من موارد من أجل تمويل هذه المبادرة التي تبدو أهميتها الأساسية بالنسبة إلى تنمية أفريقيا واضحة للعيان.

تمر بوروندي منذ أربع سنوات في أزمة لا سابق لها اقترنت بالعديد من الجرائم وأعمال الإبادة الجماعية. فإلى جانب القضاء العشوائي على مئات الآلاف من الأرواح البشرية، هاجمت مجموعات مسلحة البنى التحتية الاقتصادية، والصحية، والتعليمية والإدارية في البلد. وخلاصة القول، إن التغيير السياسي الذي حدث في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ جاء في الوقت المناسب لإنقاذ البلد من الإبادة الجماعية وانتشالها من الكابوس.

وبعكس ما يريد قطاع معين من الرأي العام العالمي إيهامنا به، رحب السواد الأعظم من سكان بوروندي، بحماس وارتياح عظيمين، بالاتجاه الجديد الذي سلكه البلد. فهذا التغيير في النظام السياسي قد ولد أملا جديدا في النفوس.

وتجلت على الفور نتائج التغيير في المجال الأمني. ففيما خلا مناطق معينة اختل فيها الأمن بسبب هجمات متقطعة شنتها مجموعات مسلحة، استتب السلم والأمن من جديد في كامل الإقليم الوطني تقريبا. إلا أن السكان لا يزالون يقظين لأن العصابات الإرهابية لم تلتق سلاحها بعد. وحقيقة الأمر هي أنها تتخذ من أراضي تنزانيا قاعدة ينطلق منها لارتكاب المذابح في حق النساء والأطفال والرجال والشيوخ.

إن هذه الهجمات المتكررة هي السبب المؤدي إلى تشريد وانتقال المجموعات السكانية. فالحكومة لم تنتهج قط أية سياسة تدعو إلى نقل أو إعادة تجميع السكان. ومع أن مخيمات المشردين لم تستوقف الأنظار، فقد أثار ما يسمى بمخيمات التجميع ضجة في أوساط معينة من الرأي العام الدولي، وهي أوساط استغللتها وضللتها مجموعات إرهابية كالمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية.

ويجرى اليوم إغلاق مراكز تجمع هؤلاء المحرومين تدريجا. ويوما بعد يوم، يعود الأشخاص الذين شردوا أو أعيد تجميعهم إلى قراهم الأصلية حيثما سمحت الظروف الأمنية بذلك. ويشير تقرير أعد مؤخرا إلى أنه في أقل من شهر لن يبقى عمليا أي أشخاص ممن أعيد تجميعهم في المقاطعات الوسطى للبلد، وهي المقاطعات الأشد تأثرا.

فما يترتب على هذه المقترحات من نتائج سيمسنا جميعا.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن وزير العلاقات الخارجية والتعاون الخارجي في بوروندي، معالي السيد لوك روكينغاما.

**السيد روكينغاما** (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، بالنيابة عن وفد بوروندي الذي يشرفنا شرفا عظيما أن نترأسه في أعمال هذه الدورة للجمعية العامة، وبالأصالة عن أنفسنا، أن نبغكم التحيات الودية لرئيس جمهورية بوروندي، السيد بيير بويويا، وكذلك تحيات حكومة بوروندي وشعبها بأسره.

ومن دواعي سرور وفد بوروندي أن رئيس الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة قد اختير بالإجماع، فخصاله السامية والخلقية والفكرية، وطول باعه وخبرته الغنية في المعترك الدبلوماسي، ومعرفته المتعمقة بالشواغل الحالية للعالم، أمور تبشر، ولا شك، بالخير وبتحقيق نجاح مدو خلال توليه هذا المنصب. إن بلدنا يمد له يد التأييد الكامل.

كما نود، في الوقت نفسه، الإعراب عن صادق تهانينا لسلفه، السفير غزالي إسماعيل ممثل ماليزيا، الذي قاد أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة ببراعة تامة.

ونود أيضا أن نشيد إشادة ملؤها الحماس بالسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، لما يبذله من جهود دؤوبة ومتواصلة في سبيل تعزيز مثل هذه المنظمة العالمية.

وبفضل المؤسسات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، استفاد ملايين اللاجئين والمشردين، أو المشتتين في أعقاب النزاعات الداخلية والكوارث الوطنية وغيرها من حالات الطوارئ، من مساعدات إنسانية كبيرة، وبخاصة في أفريقيا. وقد حظيت منطقة البحيرات الكبرى باهتمام خاص في هذا المجال.

ومن المهم، إلى جانب عمليات حفظ السلام والإغاثة الإنسانية في القارة الأفريقية، أن ننوه بالمبادرة الخاصة بشأن أفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي هي مبادرة نرحب بها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلق نداء إلى جميع شركائنا الثنائيين أو متعددي الأطراف لتعبئة

حقيقي بهدف حمل الشعب البوروندي على بحث جميع مشاكل البلد بصراحة. والفريق الحكومي منصرف الآن إلى محاولة الإسراع بعملية السلام، وقد اتخذت مبادرات عديدة في هذا الشأن. وعقد مؤخرا في قلب البلاد اجتماع مائدة مستديرة يضم جميع العناصر العاملة الداخلية. وفي هذا السياق نفسه تم فعلا انعقاد مؤتمر السلام في بوروندي، في المقر الرئيسي لليونسكو في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وهو المؤتمر الذي كان مخططا له أصلا أن يعقد في جنيف تحت رعاية اليونسكو في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧. وقد شارك في تلك الاجتماعات حوالي ٥٠ من العناصر السياسية البوروندية مع حوالي ٣٠ مراقبا دوليا.

وذلك المؤتمر كان يرمي إلى إشراك كل البورونديين، من داخل البلاد وخارجها، في حوار سياسي تراعى فيه الميول السياسية والاجتماعية - المهنية المختلفة. وحتى الذين اختاروا طريق العنف قد شاركوا في ذلك المحفل بأعداد كبيرة. وبذلك تعد تلك المناسبة خطوة هامة في عملية السلام في بوروندي.

ورغم المصاعب الواضحة، فإن حكومة بوروندي عازمة على التفاوض مع شتى العناصر الفاعلة في بوروندي، بما فيها الفصائل المسلحة، دون أي استثناء. وعلى ذلك، فإن مرحلة مفاوضات السلام التي تعذر عقدها في أروشا يوم ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ كما كان مرسوما، وذلك بسبب مصاعب تتصل بترتيبات الوساطة - ستستأنف قريبا جدا. والمشاورات جارية بشأن هذا الأمر، والحكومة، وفاء منها لبرنامجها، ستشارك فيها.

وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأن حكومة بلدي لم تطلب تأجيل اجتماع ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ إلا لإتاحة الوقت للتشاور على نحو أفضل مع شركائها، وتحسين ترتيبات الوساطة، وإيجاد مكان أنسب لإقامة الحوار خارج تنزانيا.

وبعد ذلك التأجيل، دعا رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة إلى عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول المنطقة في دار السلام، وانعقد المؤتمر فعلا في يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

وحكومة جمهورية بوروندي، التي لم توجه إليها الدعوة، تأسف أنه لم يكن لها دور في مؤتمر القمة المذكور. وهي تعتبر أن وجودها في تلك الاجتماعات المكروسة كليا للنزاع البوروندي أمر لا غنى عنه، حتى

إلا أن علينا أن نقر بأن المشاكل ما زالت موجودة. فعلى الصعيد الإنساني يعيش السكان المتضررون في ظروف تدعو إلى الشفقة. فالاحتفاظ وانعدام الظروف الصحية، وسوء التغذية، وانعدام العناية الصحية وتفشي جميع أنواع الأوبئة، هي عوامل معاناة يومية يتكبدها هؤلاء المحرومون.

وترغب حكومتي في تسجيل تقديرها الحقيقي لكل الدعم الذي قدمه الشركاء الثنائيون والمتعدد الأطراف بهدف التخفيف من بؤس هؤلاء السكان المحرومين. ونناشد المجتمع الدولي مرة جديدة زيادة المساعدة الإنسانية المقدمة إلى السكان المتضررين تلبية لاحتياجاتهم من الطعام، والصحة، والكساء. وبغية كفاءة إعادة إدماج هؤلاء الضحايا، تنادي الحكومة بتقديم مساعدة لإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي.

إن حكومة بوروندي، في سياق جهدها لإعادة الاندماج الاجتماعي الواسع النطاق، تدعو جميع اللاجئين البورونديين، أينما كانوا، إلى العودة بشكل طوعي إلى بلدهم. وهي مستعدة للترحيب بهم بأذرع مفتوحة وفي ظروف من الأمن والكرامة الكاملين. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأطلب مساعدة البلدان المجاورة، وبخاصة تنزانيا، وأيضا مساعدة المنظمات الدولية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتسهيل عودة أشقائنا المغتربين. في العام الماضي عاد أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ لاجئ بوروندي بشكل طوعي إلى مقاطعاتهم.

منذ وقعت التغييرات السياسية في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ والأهداف الرئيسية كحكومة جمهورية بوروندي هي إبعاد شبح الإبادة الجماعية، واستعادة سلطة الدولة، وتنظيم عملية سلام قائمة على الحوار، وإعادة دمج الأفراد المتأثرين، وإعادة بناء وإنعاش الاقتصاد، وإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات.

وفي الوقت الراهن، الغالبية العظمى من السكان البورونديين عازمة على العمل على استعادة السلام. ولهذا، فإن عملية إبادة الأجناس التي كان متوقعا أن تحدث والتي بدأت فعلا، قد جرى احتواؤها ووقفها. ويمكنني أن أؤكد اليوم، بيقين تام، أن هذا الخطر تم تجنبه. ومما يحزن بعض الذين تنبأوا لنا بمصير أسود أن الأمة البوروندية لم تنهار، بل إن عملية السلام الجارية في بوروندي تتجه بالتحديد إلى إرساء الأسس لسلام دائم.

منذ مطلع هذا العام، بدأت الحكومة في جميع أنحاء البلاد سلسلة من حلقات العمل توطئة لإجراء نقاش وطني

علاوة على ذلك، لا تفهم حكومة جمهورية بوروندي لماذا طلب منها مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول المنطقة وقف العملية الجارية الآن. إن هذا الوقف من شأنه أن يشجع الفوضى وانعدام الأمن العام في البلاد. وما من مواطن بوروندي سيكون بوسعهم أن يفهم كيف أن النظام القضائي يمكنه أن يعاقب على المخالفات الصغيرة، ولكن عليه أن يقف عاجزا عن محاكمة المتهمين في قضايا الاغتيال السياسي وأعمال الإبادة الجماعية. إن وقف القضايا الجارية الآن أو المقرر إجراؤها في مواعيد محددة أمر غير مقبول. والإجراء المثالي هو أن تكفل لكل متهم محاكمة عادلة ومنصفة يضمن له فيها الحق في الدفاع. لقد التزمت الحكومة بالفعل ببذل قصارى جهدها لتحقيق ذلك. ونحن نشكر الأمم المتحدة لمساعدتها في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، فإن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لبوروندي، التي طلبت بوروندي من الأمم المتحدة إنشاؤها، قد أصبح أمرا تمس الحاجة إليه الآن سواء لتفادي الإفلات من العقاب أو لإعطاء عملية السلام الجارية الآن الفرصة الواجبة. وينبغي ألا توفر، تحت أية ذريعة من الذرائع، حماية أي مجرم أو فرد مسؤول عن أعمال الإبادة الجماعية.

من الواضح أن عملية السلام في بوروندي تعطلها عوائق مختلفة.

إن جهود حكومة بلدي لاستعادة السلم والأمن يسبيء إليها الحصار غير العادل وغير المشروع بتاتا الذي لا تزال تفرضه بلدان مجاورة منذ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. ومن العجب أن مؤيدي هذه الجزاءات الاقتصادية اللاإنسانية يدعون أنهم حريصون على استعادة السلم في بوروندي. وعلى أن العارفين بأحوال بلدي يدركون أنه بلد فقير محروم من السواحل، عانى مما يقرب من أربع سنوات من الحرب.

إن تأييد الجزاءات بالقول أو بالفعل يعني قتل المزيد من الأطفال وترك المزيد من الضحايا المنكوبين بسبب الجوع والمرض والفقر والحروب. ولا يصح لأي بلد من البلدان المجاورة أن يؤيد هذا الموقف خاصة عندما نأخذ في الاعتبار الاهتمام الذي أبداه بلدي دائما نحو جيرانه عندما واجهوا نفس هذه المشاكل.

والتدابير التي ترمي إلى التخفيف من الجزاءات الاقتصادية على النحو المتفق عليها في أروشا في ١٦ نيسان/أبريل الماضي لم تنفذ تنفيذا كاملا. ولا تزال

يمكنها أن توفر المعلومات والتفسيرات التي تنير الطريق أمام رؤساء دول المنطقة لصالح السلم في بوروندي.

إن عملية السلام في بوروندي يجب أن تنطوي على حوار وتفاوض بين أبناء الشعب البوروندي. وعند اختتام المحادثات، ستشكل حكومة انتقالية يكون قد تم التفاوض على تشكيلها لقيادة البلد في الطريق الذي يرسمه الشعب البوروندي نفسه. والهدف النهائي هو إقامة مؤسسات ديمقراطية يمكن أن يثق فيها الجميع.

وحكومة جمهورية بوروندي تعرب مرة أخرى عن قلقها بشأن ترتيبات الوساطة والبلد المضيف للوساطة. وما من عملية يمكن أن تؤدي إلى السلام في بوروندي إلا إذا وضعت بالتعاون مع الشعب البوروندي ونفذت بموافقتهم الكاملة. وبالتالي، فإن من المحتم أن تكون هناك مشاورات أوفى بين الوسيط والشعب البوروندي - وبخاصة مع الحكومة المكلفة بقيادة البلد والتي تتحمل المسؤولية الثقيلة عن إخراجها من الأزمة.

ولزيادة ثقة جميع الأطراف في الوساطة ولاتباع القواعد المعترف بها عالميا لهذه المهام، تعتقد حكومة جمهورية بوروندي أن الوسيط يجب أن يستعين بشخصيات أخرى وخبراء في تقنيات حل النزاعات - أفراد ليست لديهم مصالح شخصية في المشكلة البوروندية.

إن عملية السلام في بوروندي ستظل متوقفة ما دامت تنزانيا وهي البلد القائم بالوساطة، والبلد المضيف للوساطة، والذي استولى على السفارة البوروندية في دار السلام، ما دامت تواصل القيام بدور ثلاثي، دور البلد المضيف للفصائل المسلحة المسؤولة عن الإبادة الجماعية في بوروندي، ودور المروج لفرض الجزاءات على بوروندي، ودور الوسيط المتعجرف.

ومن هنا يصبح اعتراض حكومة جمهورية بوروندي على عقد المحادثات في تنزانيا أمرا مفهوما ببساطة. إنه قائم أساسا على التوتر الذي أنشأته مخيمات اللاجئين التي أقامتها تنزانيا على طول حدودها مع بوروندي. فالكثير منها مسلح، ومنها تشن بانتظام غارات مدمرة على أراضي بوروندي. وهذا التوتر زادتته الحملة المعادية التي شنتها السلطات التنزانية في العديد من العواصم الأفريقية، وبالتحديد عشية افتتاح المحادثات التي كان من المقرر عقدها أصلا في أروشا يوم ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧.

تحتاز منطقة البحيرات الكبرى أزمة لم يسبق لها مثيل. ومما لا شك فيه أن مشكلة اللاجئين هي أحد الأسباب الرئيسية لهذه الاضطرابات. كما أن العنف المتصاعد الذي يجتاح منطقتنا دون الإقليمية يشجع تحركات ضخمة للأفراد عبر الحدود هروبا من القتال وانعدام الأمن في بلد منشأهم. والبعض منهم من الأبرياء الذين يخشون على حياتهم ولكن البعض الآخر ينتمي إلى جماعات مجرمة. وحكومة جمهورية بوروندي، التي تؤمن بسياسة الحوار وضم الصفوف لن تدخر جهدا من أجل بدء الاتصالات مع جيرانها حتى نستكشف معا الأساليب والوسائل اللازمة لحسم هذه الحالة. والهدف من هذه المحاولة هو أن نعمل معا على استعادة مناخ الأمن عبر حدودنا المشتركة تمشيا مع تقاليدنا التي تقوم على حسن الحوار.

تواجه افريقيا في الوقت الراهن تحديات كثيرة. فالمعدل المنخفض للنمو الاقتصادي، والضعف الديمغرافية المكثفة، والتدني في الانتاج الزراعي، والانخفاض المتواصل للمعونة الثنائية والمتعددة الأطراف الناتج عن تحالفات جديدة، وعبء خدمة الدين، والنزاعات الاجتماعية - السياسية - هذه هي المزالق الكثيرة في طريق التنمية في أفريقيا. ولن تحقق قارتنا التنمية إلا إذا واجهت تلك التحديات، ولهذا يؤيد بلدي بقوة تعزيز الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، فهذه تمثل مرحلة حاسمة لتقدم أفريقيا. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا التي بدأت رسميا في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٦. إننا نؤيد ونشجع بقوة هذا البرنامج الطموح الذي وضع لدعم قارتنا في ما تبذله من جهود من أجل التنمية.

ومما لا شك فيه أن قارتنا، أفريقيا، من أكثر مناطق الكوكب اضطرابا. ومن المؤسف أن الجهود الرامية إلى إشاعة الديمقراطية في المؤسسات السياسية، التي علقنا عليها آمال كبار، أصبحت تعاني نكسات بالغة بسبب عوامل ترتبط بالانتماء الإثني وقلعة الإعداد والافتقار إلى المرونة.

وفيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، ترحب بوروندي بالتغيرات الإيجابية التي تحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأنها يمكن أن تسهم في تحسين الحالة السياسية وتعزيز التجارة في شتى أنحاء المنطقة. ولذلك لا يسعنا إلا أن نشجع هذا البلد الصديق والشقيق على أن يواصل السير قدما. ونحث المجتمع الدولي على أن يقدم له الدعم.

الصعوبات قائمة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالنقل الجوي وإمدادات الوقود اللازم لأغراض إنسانية. كيف يمكن في ظل هذه الظروف أن نتكلم عن وجود تخفيف للجزاءات في الوقت الذي لا تصل فيه المواد المفرج عنها إلى المستفيدين منها؟

مرة أخرى يناشد وفدي من فوق هذا المنبر، البلدان المجاورة في المنطقة دون الإقليمية المسؤولة عن الحصار أن ترفع على الفور هذه الجزاءات المهينة وغير الإنسانية. وهو يحث المجتمع الدولي بقوة على أن يبذل كل ما بوسعه من جهد لجعل هذه البلدان تدرك الحاجة الملحة إلى رفع هذه الجزاءات غير العادلة والتي لن تؤدي إلا إلى زيادة الفقراء فقرا وزيادة الأغنياء غنى. فهي تدابير تصيب بويلاتها أكثر قطاعات المجتمع ضعفا.

وأود أن أذكر الجمعية أن حكومتي قد نفذت جميع الطلبات التي قدمتها بلدان المنطقة دون الإقليمية والتي كانت تتخذ ذريعة لفرض الجزاءات. وتتضمن هذه الطلبات إعادة الجمعية الوطنية، وعودة الأحزاب السياسية، وبدء التفاوض مع قوات المتمردين. ومن سوء الحظ أن تثار لعرقلة العملية شروط جديدة في كل اجتماع قمة. ولهذا السبب فإن حركة السعي إلى السلم في بوروندي تشبه في أحيان كثيرة حركة حجره سيسيفوس.

ثم أن بلدي لا يزال يتعرض لهجمات متكررة عبر الحدود من جانب جماعات إرهابية مسلحة توجد في بلد مجاور، هو تنزانيا. هذه العصابات المجرمة تجند اللاجئين البورونديين في المعسكرات التي يقيمون بها على الحدود المشتركة رغم ما في ذلك من انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الخاصة بوضع اللاجئين. وتوجد قواعد بعض المتمردين على بعد ١٥ كيلومترا من الحدود البوروندية - التنزانية. وما أيسر أن يخطوا منها متسللين إلى داخل بوروندي، وبتلك الخطوة يصبح بوسعهم كما فعلوا في نيسان/أبريل الماضي، أن يقتلوا بورونديين أبرياء كثيرين. وإزاء هذه الحالة، تحث حكومتي الأمم المتحدة على أن تدين بقوة هذه المنظمات الإرهابية وأن تمارس الضغط على البلدان التي تستقبلهم حتى تفرق بين اللاجئين الحقيقيين والجماعات الإرهابية القبلية.

وبغية تعزيز الاتصال الضروري في سياق الحوار السياسي، نطلب من تنزانيا مرة أخرى أن تفرج عن سفارة بوروندي في دار السلام، لكي تسهل العلاقات الدبلوماسية المفاوضات الجارية وتسوية مسألة اللاجئين.

أن يمضي شوطا أبعد من مجرد معالجة مسألة التمثيل وأن ينصب أيضا وقبل كل شيء على أساليب العمل في المجلس وتكييفه مع متطلبات حقائق اليوم.

ووفقا لموقفنا الذي أعلنه في هذه الدورة للجمعية العامة، تؤيد حكومتي بقوة إنشاء محكمة جنائية دولية تكلف بمحاكمة ومعاينة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وعن الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وعلى الرغم من جميع الصعوبات التي يواجهها بلدي بوروندي، منذ المأساة الوطنية التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، فقد حرص دائما على حضور الدورات السنوية للجمعية العامة لمنظمتنا.

ويشهد هذا الحضور المتسم بالمشابرة على تمسكنا الذي لا يتزعزع بالمثل النبيلة التي تنهض بالأمم المتحدة وتدافع عنها. وعلى الرغم من الأزمة السياسية والاقتصادية التي زاد من تفاقمها الحصار المفروض جورا على شعب بلدي، فإن حكومة جمهورية بوروندي استطاعت أن تحول مبلغ ١١٦ ٠٠٠ دولار منذ نيسان/أبريل ١٩٩٧ كمساهمة منها في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وعلى الرغم من المناخ الاقتصادي الصعب الذي نواجهه، فإن بوروندي ستبذل قصارى جهدها لتواصل بقدر استطاعتها الوفاء بالتزاماتها ودمع منظمتنا.

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أذكر مرة أخرى بأن بوروندي عاقدة العزم على الخروج من هذه الأزمة التي تؤثر على بلدنا وسوف تفعل ذلك عن طريق الحوار. وكلما بكرنا في برمجة الدورة التالية كان ذلك أفضل. ويحدونا الأمل في أن يتم التغلب على العقبات التي حالت دون عقد الاجتماع الذي كان مقررا يوم ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٧.

ويؤيد بلدي مبدأ توسيع مجلس الأمن، إلا أن المنهجية التي ستعتمد لتحقيق هذا الهدف تكتسي أهمية حاسمة. ونأمل في أن تسفر كل إجراءات هذا الإصلاح عن نفخ روح جديدة في منظومة الأمم المتحدة تزودها بالحيوية والطاقة اللازمين لمعالجة أوجه قصور الماضي وتوطيد إنجازات الحاضر، وإرساء أسس متينة ومبشرة بالخير لبداية الألفية القادمة.

وتبذل جارتنا رواندا جهدا كبيرا لتحقيق الاستقرار والمصالحة، ومن ثم ينبغي تشجيع التضامن الدولي مع هذا البلد كذلك.

وفي نفس الوقت يسوؤنا أن نرى أن الكونغو (برازافيل)، وهو بلد شقيق، أصبح مسرحا لمواجهات يتقاتل فيها الأشقاء. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود التي يبذلها رئيس غابون فخامة السيد عمر بونغو، والممثل الخاص للأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية السيد محمد سحنون، والوسطاء الآخرون على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد حل تفاوضي لمشكلة الكونغو.

وتشجع حكومتي أشقاءنا وشقيقاتنا في أنغولا على استكمال تنفيذ اتفاقات السلام التي وضعت في لوساكا.

وفي أعقاب نزاعات طال أمدها، نظمت ليبريا بنجاح وبدعم من المجتمع الدولي، إجراء انتخابات ديمقراطية. ونتمنى أن يسود السلم والاستقرار في ذلك البلد.

وفي الشرق الأوسط لن يتسنى التغلب على الجمود في عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين، إلا إذا أبدى المتشددون من الجانبين قدرا أكبر من المرونة.

وقد أحاطت حكومتي علما بتقرير الأمين العام بشأن إصلاح المنظمة. وهي تؤيد هذا الإصلاح بقدر ما يسعى إلى تحقيق المزيد من الكفاءة، وتعبئة الموارد، للاحتفاظ بإدارة متضخمة وإنما بالأحرى لتحقيق هدف التضامن الدولي، وخاصة في مجال التنمية.

ويشارك وفدي الأمين العام اهتمامه بالكفاءة والاقتصاد. الكفاءة في إدارة مبسطة، والكفاءة في الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر، فضلا عن الجهود الرامية إلى بناء القدرات، ولا سيما في ميدان التنمية.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تؤيد حكومتي التدابير المتخذة في هذا الصدد في مؤتمر القمة الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في هراري بزمبابوي. وقد قام رئيس منظمة الوحدة الأفريقية مؤخرا بإبلاغ هذا المحفل، مضمون الموقف الأفريقي المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تمثل البلدان النامية التمثيل الصحيح في المجلس. ووفدي مقتنع بأن إصلاح مجلس الأمن يجب

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

**السيد أبو الحسن (الكويت)**: أعرب بداية عن أسفي للاضطراب إلى أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد، خصوصا بعد أن كانت الكويت قد أوردت سردا كاملا في كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الإثنين الماضي للالتزامات القانونية على العراق الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وعلى الرغم من أن وزير خارجية العراق لم يتطرق إلى الكويت بالإسم في بيانه، فإن إدعاءه أن العراق نفذ ما هو مطلوب منه بموجب قرارات مجلس الأمن يدفعنا إلى توضيح الحقائق وكشف زيف هذه الادعاءات أمام الدول الأعضاء. إن المسؤولين العراقيين ينطلقون في ممارستهم هذه مع شعبهم ومع الدول من مقولة معروفة تقول "استمر في الكذب إلى أن تصدق ما تقول". وردي عليهم أنكم قد تستطيعون استغفال بعض الناس مرة، لكنكم وبكل تأكيد لن تستطيعوا استغفال كل الناس كل مرة.

إن ممثلي النظام العراقي يحاولون أن يمحووا من سجل مسؤولياتهم الالتزامات المتعلقة بالكويت، الواردة في قرارات مجلس الأمن التي قبلها العراق بدون قيد أو شرط. إن هذه الالتزامات التي لم تنفذ حتى الآن يوليها مجلس الأمن والمجتمع الدولي أهمية كبرى، وعلى رأسها موضوع الأسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، وموضوع إعادة الممتلكات الكويتية المسروقة، والتعاون مع اللجنة الخاصة، وتوفير النوايا السلمية للنظام العراقي تجاه الكويت وجيرانه.

إن جميع أعضاء مجلس الأمن، وبدون أي تمييز، يطالبون العراق بتنفيذ هذه الالتزامات في كل مداخلاتهم عندما ينظر مجلس الأمن، وبصفة دورية، في مراجعة العقوبات على العراق. كما أن رئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قد تم تكليفه من قبل أعضاء المجلس بأن يعبر في بيان رئاسي صحفي عن القلق الشديد لمجلس الأمن بسبب عدم حدوث أي تقدم في موضوعي الأسرى والممتلكات، وأعتقد أن هذا البيان الصحفي الرئاسي يقف خير دليل على زيف ادعاءات العراق بأنه نفذ جميع التزاماته.

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

ونظرا لأن بعض ممثلي الدول قد طلبوا ممارسة حقهم في الرد، فإنني أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للكلمة الأولى وخمس دقائق للكلمة الثانية، وينبغي أن تلقيها الوفود من مقاعدنا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعارض الولايات المتحدة الملاحظات التي أبداها وزير خارجية العراق. إن الطريق واضح لكي ينضم العراق من جديد إلى أسرة الأمم المسؤولة. على العراق أن يمثل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى العراق أن يتخلى عن جهوده لصنع أسلحة الدمار الشامل. وعلى العراق أن يكف عن جهوده لإخفاء الأدلة على برنامجها الخاص بأسلحة الدمار الشامل عن اللجنة الخاصة للأمم المتحدة. وعلى العراق أن يتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة الخاصة وفقا لجميع القرارات ذات الصلة. إن العراق لم يفعل ذلك حتى اليوم. وعلى العراق أن يعيد الممتلكات والمحفوظات التي سرقها من حكومة وشعب الكويت. والعراق لم يفعل ذلك حتى اليوم. وعلى العراق أن يتعاون مع اللجنة الدولية لجمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر ويقدم لها معلومات كاملة عن أكثر من ٦٠٠ شخص كويتي وسعودي وغيرهم من أسرى الحرب والمفقودين في العمليات. وحتى اليوم لم يفعل العراق ذلك. وبغية شراء الإمدادات الإنسانية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١١١١ (١٩٩٧) كان يتعين على العراق أن يبدأ في بيع النفط في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ولكن العراق لم يفعل ذلك أيضا. وهكذا وجد مجلس الأمن نفسه مجبرا على العمل بالنيابة عن الشعب العراقي.

ونذكر وزير خارجية العراق بأن الولايات المتحدة وشركاءها في التحالف سيواصلون إنفاذ نظام المناطق المحظور الطيران فوقها في الأجزاء الشمالية والجنوبية من العراق تأييدا لقرارات مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ٦٨٨ (١٩٩١). وتكرر الولايات المتحدة دعوتها إلى حكومة العراق لأن تتبع طريق الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.



جديدة، أن تتقدم بطلب للعضوية في الأمم المتحدة وفقا للإجراءات المتبعة بشأن قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة.

**السيد شليم (تركيا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا بخيبة أمل إلى ملاحظات وزير خارجية العراق فيما يتعلق بتركيا. وللتوضيح أود أن أعلن مرة أخرى التزام تركيا بالحفاظ على استقلال وسيادة العراق وسلامة أراضيه. أما الموقف الراهن في شمال العراق فهو معروف للمجتمع الدولي. إذ لا بد أن نأخذ في الحسبان أن استمرار عدم قدرة العراق على ممارسة سيادته على كامل أراضيه هو نتيجة للسياسات الخطيرة والعدوانية التي اختار العراق أن ينتهجها في الماضي ضد جيرانه.

لا يجوز للعراق أن يلوم إلا نفسه على الصعوبات التي يواجهها في الوقت الحاضر. إن البلدان الأخرى في المنطقة، بما فيها بلدي، تعاني أيضا من آثار السياسات العراقية العدوانية في الماضي. أما الفراغ الموجود حاليا بحكم الواقع في شمال العراق فقد أتاح لعناصر إرهابية مسلحة أن تقيم وجودا في المنطقة وتشن هجمات مسلحة داخل الأراضي التركية. وهذه العناصر الإرهابية تشكل تهديدا أمنيا كبيرا وغير مقبول لبلدي ولأرواح وممتلكات سكاننا في المناطق الحدودية. وواضح أن هذه ليست ذريعة واهية، كما يدعي السيد الصحاف.

ويدعي وزير خارجية العراق في بيانه بشأن تركيا تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق بسبب اتخاذها تدابير الدفاع عن النفس. وأود أن أترك لحكمة الدول الأعضاء الحكم على جدية هذا الادعاء، علما بأن العراق لم يشكك أبدا من وجود المجموعات الإرهابية المسلحة التي تعمل من الأراضي العراقية ضد جيران العراق. وفي ظل الظروف الراهنة، وإلى أن يتمكن العراق مرة أخرى من إعادة بسط سلطانه على الجزء الشمالي من البلد، بتطبيق جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن ثم يلبي مطالب المجتمع الدولي، لن تتردد الحكومة التركية في اتخاذ كل التدابير اللازمة والمناسبة لإزالة التهديد الموجه من شمال العراق ضد أرواح شعبها وممتلكاتهم.

**السيد غومير سول (المملكة المتحدة)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الصيغة التي استمعنا إليها بعد ظهر اليوم عن تسلسل الأحداث كما ذكرها وزير خارجية العراق هي تذكير آخر بعدم قدرة حكومته على قبول أي لوم بسبب المصائب التي حلت بالشعب العراقي، وعلى

إن ممثلي النظام العراقي يحاولون جاهدين حصر مسؤولياتهم المتبقية في موضوع واحد، وهو التخلص من أسلحة الدمار الشامل. إن التخلص من أسلحة الدمار الشامل هو لا شك أمر في غاية الأهمية لكنه وبكل تأكيد ليس هو كل ما تبقى من التزامات على العراق. ورغم ذلك، وحتى في هذا الموضوع تحديدا، فإن سجل العراق بعيد كل البعد عن الالتزام الكامل تجاه تلك المتطلبات. ولعل تقارير اللجنة الخاصة المتكررة عن تدمير الأسلحة لتقف خير شاهد على ذلك.

كما أن ممثلي النظام العراقي يحاولون جاهدين تصوير مشكلتهم على أنها بينهم وبين عضو أو عضوين من أعضاء مجلس الأمن، لكنه لا يخفي على الجميع أن حقيقة الأمر هي أن مشكلة النظام العراقي هي مع جميع أعضاء مجلس الأمن. وبالتالي فهي مع المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة.

هناك طريق واحد وقصير جدا لرفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق، ولكن هذا الطريق له مسار واحد وهو تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بدون انتقائية وبدون شروط.

**السيد سيمونوفيتش (كرواتيا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود باسم وفدي وباسم وفود البوسنة والهرسك، ومقدونيا، وسلوفينيا، أن أدلي ببعض التوضيحات فيما يتعلق بتعليقات وزير خارجية جمهورية بيلاروس، معالي السيد إيفان انطونوفيتش، التي أدلى بها اليوم في وقت سابق بشأن مركز جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأمم المتحدة.

يذكر قرار الجمعية العامة ١/٤٧ أن الجمعية العامة:

"تري أنه لا يمكن أن توصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بصورة تلقائية عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا في الأمم المتحدة، وبالتالي تقرر أنه ينبغي أن تتقدم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، بطلب للعضوية في الأمم المتحدة، وألا تشارك في أعمال الجمعية العامة."

وعلى أساس قرار الجمعية العامة ذلك، وسائر القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن، من الواضح أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عليها، كدولة

الجزءات، ومع ذلك فهي ترفض بإصرار أن تقوم بذلك. لذا فإن وجهة نظر حكومتي هي أن الجزاءات لا بد أن تستمر إلى أن يفي العراق بالتزاماته.

**السيد الصمدي** (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أدلى وزير خارجية العراق اليوم بعدد من ادعاءات غير مبررة لا تقوم على أساس ضد بلدي. إن أساس هذه الادعاءات وعدم جديتها معروفان جيدا للجمعية العامة، ولن أخذ وقت الجمعية في هذه الساعة المتأخرة للرد عليها. ومع ذلك أود أن أوضح موقفنا فيما يتعلق بالحادث الأخيرة التي أشار إليها.

ففي الساعات المبكرة من صباح يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ قامت مجموعتان مسلحتان تسليحا ثقيلتا تنتميان إلى منظمة إرهابية تتخذ مقرا لها في العراق بعبور الحدود الدولية والتوغل داخل أراضي جمهورية إيران الإسلامية من العراق. وبدأت إحدى المجموعات عملياتها الهجومية من قاعدة جلولا في الأراضي العراقية، وتحركت إلى الأمام عبر مدينة خانقين، وتخطت الحدود الدولية واتخذت لها موقعا قرب مدينة قصر شيرين الإيرانية. وفي نفس الوقت قامت مجموعة إرهابية ثانية بعملياتها الهجومية انطلاقا من قاعدة الكوت في العراق ثم عبر مدينة الحصن العراقية، وعبرت الحدود الدولية واتخذت لها موقعا قرب مدينة مهران الإيرانية.

وفي رد مباشر على تلك الهجمات التي قامت بها مجموعات إرهابية مسلحة تسليحا ثقيلتا ضد الأراضي الإيرانية، وممارسة لحق الدفاع عن النفس، وهو حق أصيل بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، قام سلاح الطيران في جمهورية إيران الإسلامية باتخاذ إجراء محدود ومحسوب ضد الإرهابيين الغازين وضد القاعدتين العراقيتين اللتين خططتا للعملية الإرهابية وتم فيهما التعبئة وبدأ الهجوم المسلح عبر الحدود ضد جمهورية إيران الإسلامية.

وقد بدأ سلاح الجو الإيراني هذا الإجراء الدفاعي المحدود في الساعة ٠٧/٠٠ يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ واختتمه بعد ذلك بفترة وجيزة. وتشدد جمهورية إيران الإسلامية على أن هذه العملية الدفاعية لم تستهدف سوى الإرهابيين وقواعدهم ولم يقصد توجيهها ضد جمهورية العراق. والهجمات الإرهابية التي تقوم بها أفرق تخريبية منظمة ضد جمهورية إيران الإسلامية انطلاقا من العراق، مثل العمليات الإرهابية المذكورة أعلاه، ليست

السهولة التي يجد العراق بها مخرجا بإلقاء اللوم على الآخرين.

إن من المستحيل أن نثق بما يعلنه العراق من رغبة في إقامة علاقات جيدة مع جيرانه طالما ظلت كلمة (الكويت) غير واردة في بيان وزير خارجية العراق. ويبدو أن وزير الخارجية ينسى أن الجزاءات قد فرضت في المقام الأول على أثر اعتداء العراق بدون استفزاز على دولة جارة عضو في الأمم المتحدة. وحتى الآن هناك مسؤوليات تجاه الكويت بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) لم يتم الوفاء بها - وهي الإبلاغ عن وضع المواطنين الكويتيين المختفين وإعادة الممتلكات، وغيرها.

ويبدو أن وزير الخارجية نسي أيضا أن الجزاءات باقية بسبب واحد هو أن الحكومة العراقية فشلت في الاستجابة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة عدم وفائها بالالتزام بتقديم معلومات كاملة ومحددة عن برنامج العراق في مجال الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وحين يدعي وزير خارجية العراق أن العراق قد أوفى بجميع التزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، فإنه يتجاهل التقارير الواضحة جدا التي قدمها رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة. إن النمط المتكرر لعمليات التفتيش التي تقوم بها البعثة الخاصة، والتي تعرضت لثلاث حوادث جديدة في الأيام القليلة الماضية، يعمق من الشكوك القوية الموجودة بالفعل من أن الحكومة العراقية تخفي عناصر من برامجها الخاصة بأسلحة التدمير الشامل، خرقا لالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة.

وتحدث وزير الخارجية العراقي أيضا عن معاناة الشعب العراقي، موحيا بأن هذا ذنب الآخرين وليس ذنب الحكومة العراقية ذاتها. وهو لم يذكر أن تلكوء الحكومة العراقية هو الذي أدى إلى التأخير على مدى ما يزيد عن عام في تنفيذ خطة النفط مقابل الغذاء بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). إن قرار حكومته بتأجيل صادرات النفط لمدة تزيد عن شهرين بموجب قرار مجلس الأمن ١١١١ (١٩٩٧) كان سيحرم الشعب العراقي من الفوائد التي تعود عليهم بموجب القرار لو لم يتخذ مجلس الأمن قرارا إضافيا، وهو القرار ١١٢٩ (١٩٩٧) الذي اشتركت المملكة المتحدة في تقديمه، لحماية الشعب العراقي مرة أخرى من حماقة حكومته وعدم اكتراثها.

إن المسؤولية عن مشاكل العراق تقع على كاهل الحكومة العراقية. فهي تعرف ماذا يجب عمله لرفع

ستستخدم حق النقض للحيلولة دون رفع الحصار عن العراق. وهي بذلك غير عابئة بموت مئات الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ العراقيين، الذين لقوا حتفهم نتيجة للأثار المباشرة لهذا الحصار.

هل يحتاج المجتمع الدولي إلى أي دليل أكثر من هذا من أن ما يقوله العراق طوال هذا الوقت هو أن قرارات مجلس الأمن هي ببساطة ليست القضية في هذا المكان؟ بل أن هذه القرارات هي مجرد خدعة قاسية تستخدمها بعض الدول التي لا يروق لها النهج الوطني للعراق لكي تبقى العراق محاصرا وضعيفا.

نحن نريد أن نسأل فقط، أي قضية هذه التي تستوجب أن يموت من أجلها أكثر من مليون من الأطفال والنساء والشيوخ ويدمر شعب كامل في حاضره ومستقبله، في الوقت الذي أصبحت فيه قضية حقوق الإنسان أحد أهم أهداف المجتمع البشري في الوقت الراهن؟

يجب ألا تكون لدينا جميعا أية أوهام. لأنه حتى لو افترضنا جدلا أن هناك ثغرات فنية بسيطة تتعلق بهذه الوثيقة أو تلك من وثائق نزع التسليح العراقية، هل يجوز أن يطبق بسبب ذلك قانون ميكافيللي الذي يقول إن الغاية تبرر الوسيلة مهما كانت وحشية ولاإنسانية هذه الوسيلة؟ وطبقا لذلك، هل يجوز أن يموت أكثر من مليون عراقي بريء من أجل هذا الهدف؟ ويمرض أربعة ملايين آخرين بسبب سوء التغذية وشح الأدوية، ناهيك عن الملايين الأخرى التي لا يتوفر لها الماء الصافي والكهرباء والتعليم وغيرها من مستلزمات الحياة الإنسانية البسيطة؟ أليس هذا خرقا فاضحا لحقوق الإنسان؟ أليس هذه مذبحه جماعية وفق أي معيار دولي؟ أليس الحصار الذي يفرض بهذه الطريقة هو سلاح تدمير شامل؟ بل أنه سلاح قتل صامت أكثر فتكا من القنابل النووية الأمريكية التي ألقيت على هيروشيما وناغازاكي لأن ضحاياه تفوق في عددها ضحايا القنبلة النووية تلك التي ألقيت على هيروشيما وناغازاكي بعدة أضعاف.

ونريد أن نسأل، كيف يمكن أن ينسجم مسؤولو بعض هذه الدول مع أنفسهم عندما يلقون علينا المحاضرات في هذه القاعة حول حقوق الإنسان، ومن جانب آخر يساهمون في قتل هذا العدد الهائل من الناس الأبرياء، أو يدسون رؤوسهم في التراب، شأنهم في ذلك شأن النعام، حتى لا يسمعوأ أنين وعذابات أطفال العراق ونسائه؟

عارضة أو غير متكررة وقد ازدادت مؤخرا بدرجة كبيرة. وبناء على الاعتراف العلني للمنظمة الإرهابية في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧، فقد نفذوا ٢٩٤ هجوما عبر الحدود من هذا القبيل ضد جمهورية إيران الإسلامية في الأشهر السبعة السابقة. وقد تسببوا في خسائر بشرية ومادية للمدن الإيرانية الحدودية. ومما يؤسف له أن هذه الهجمات نظمت بتعاون مع المؤسسة العسكرية والاستخباراتية العراقية فيما يتعلق بالتخطيط والسوقيات والتمويل بل وحتى مرافقة المتسللين الإرهابيين إلى الحدود الإيرانية.

إن جمهورية إيران الإسلامية، على الرغم من تكرار التزامها بسيادة العراق وسلامته الإقليمية، تؤكد أن هذا السلوك من جانب حكومة العراق، المتمثل في المساعدة على استخدام أراضيها لشن الأنشطة التخريبية ضد الأراضي الإيرانية أو السماح بذلك هو سلوك غير مقبول ويستتبع مسؤولية دولية.

**السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ضوء بيان رئيس وفد بوروندي هذا المساء، وعلى وجه الخصوص، لما ورد من إشارة إلى بلدي في ذلك البيان، أود ممارسة حق الرد لتوضيح الحالة ووضع الأمور في نصابها الصحيح.

إلا أن وفدي يرغب في ممارسة حق الرد في تاريخ لاحق.

**السيد الهيتي (العراق):** أود أولا، السيد الرئيس، أن أرد بإيجاز وبشكل جماعي على الملاحظات والانتقادات التي تطرق إليها عدد من ممثلي الدول. واسمحوا لي أن أبدأ أولا بموضوع الأسلحة. إن العالم كله يعرف أن أكثر من ٤٠٠ فريق تفتيش زار العراق خلال فترة السبع سنوات الأخيرة. ويوجد نظام رقابة محكم، الآن وفي المستقبل، لا ينفذ من خلاله حتى الهواء. فإذا كانت إدرات مندوبي أمريكا وبريطانيا صحيحة، نود أن نسألها ماذا كان يفعل هذا الجيش من المفتشين الدوليين الذين فتشوا جميع الأراضي العراقية شمالا وجنوبا وشرقا وغربا. بل حتى أنهم يقومون بفحص عينات مختارة من الهواء والماء والتربة في أوقات عشوائية مختلفة. ثم هل يعقل، السيد الرئيس، أن يتم احتجاز شعب كامل مكون من ٢٢ مليونا كرهائن إلى أن تقتنع دولة معينة ما فتئت تعلن صراحة، وبكل وقاحة، وعلى لسان جميع مسؤوليها، أن العراق حتى لو نفذ جميع قرارات مجلس الأمن فإن الولايات المتحدة

وأخيراً، بخصوص ما طرحه ممثلاً إيران وتركيا، فإنها ذرائع غير مقبولة وفق معايير القانون الدولي، خاصة فيما يتعلق بمبدأ سيادة وحرمة أراضي البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة. لقد ادعى ممثلاً إيران وتركيا أن قوات بلديهما العسكرية قامت بضرب قواعد معارضين إيرانيين وأترك في العراق. وللجمعية أن تتصور كيف ستصبح حال العالم إذا تصرف جميع الدول الأعضاء وفق هذا المنطق الأعوج. إن العالم ببساطة سيتحول إلى شريعة غاب. ولتسمح لنا الجمعية بأن نسأل ممثلي إيران وتركيا هل يقبلان وفق هذا المنطق الذي تحدثا به قبل قليل أن تقوم الطائرات العسكرية العراقية بالإغارة على معارضي الحكومة العراقية الذين تأويهم إيران وتركيا داخل أراضيها؟

أخيراً، أنا آسف، السيد الرئيس، ربما أطلقت ولكن أعتقد أنكم تتفقون معي أنني أرد على عدة ردود في آن واحد. فأرجو أن تسمحوا لي بدقيقة إضافية أخرى فقط.

إن ما قاله ممثل تركيا أيضاً بالتحديد يعتبر مغالطة ثانية. إن العراق لا يستطيع أن يمارس سلطاته على كامل أراضيها ليس بسبب عدم مقدرته على ذلك، ولكن بسبب فرض منطقتي حظر الطيران في شمال وجنوب العراق. والطريق الصحيح والأسلم لتركيا هو أن تمتنع أن تكون ذبلاً للدول الكبرى وقاعدة للقوات العسكرية الأجنبية لممارسة أعمال العدوان ضد العراق وشعبه حتى تعود الحكومة المركزية العراقية إلى بسط سلطانها على شمال البلاد من أجل أن يستتب الأمن والاستقرار على الحدود بين العراق وتركيا.

**السيد سليم (تركيا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يزمع وفد بلدي أن يدخل هنا في جدل عقيم مع العراق. فالمسؤولية الرئيسية لكل دولة بذاتها هي حماية أرواح وممتلكات ورفاه سكانها والدفاع عنهم. فهذه مسؤولية هامة للغاية عندما يأتي التهديد من بلد آخر بموافقة صريحة من حكومته أو بدون موافقتها.

ولا يتعين علينا أن نذكر الجمعية بأن العراق هو الطرف الوحيد المسؤول عن الحالة المزرية التي يجد نفسه فيها اليوم. فتركيا ليست على استعداد أن تكفر عن خطايا الآخرين، وفي هذه الحالة عن الخطايا التي ارتكبتها العراق. إن المتطلبات الأساسية التي تتيح للعراق أن يمارس سلطته على كل شبر من أراضيها منصوص

اسمحوا لنا، في الختام، أن ندعوا مجدداً، من على هذا المنبر، كل من في قلبه ضغينة ضد العراق وأهله أن يتطهر من هذا الشر وأن يحكم منطق العدل والسلام والحكمة والإقلاع نهائياً عن عقيدة الانتقام لكي تنعم شعوبنا جميعاً بالسلام والخير والأمان.

وقبل أن أنتهي، اسمحوا لي أن أعلق باختصار شديد على موضوعين هاميين طرحهما الممثلان الموقران.

أولاً، فيما يتعلق بموضوع الأسرى والمفقودين الكويتيين كما يسميهم ممثل الكويت، نود أن نؤكد، لا يوجد أسرى في العراق أو مفقودون كما أكدنا مراراً. إن من يطلق عليهم ممثل الكويت، أو ممثلاً الكويت وأمريكا هم مفقودون. وكما نعرف جميعاً، يوجد في كل الحروب والنزاعات مفقودون كما هي الحال بالنسبة للمفقودين في حرب فيت نام مثلاً. إن ممثلي الكويت يستخدمون هذه القضية كذريعة لإطالة الحصار الاقتصادي غير العادل المفروض على بلادنا. ونود أن نؤكد من جديد، أن بلادي مستعدة للتعاون مع ممثلي الصليب الأحمر الدولي واللجنة الثلاثية وبكل حسن نية لحل هذه المشكلة الإنسانية.

ونود من جديد أن نؤكد أنه لو كان العراق يحتفظ بأسرى كويتيين كما تدعي الحكومة الكويتية لأطلق سراحهم منذ انتهاء النزاع إذا كان ذلك لأي سبب فعلى الأقل لنزع هذه الذريعة من أيدي ممثلي حكومة الكويت.

وفيما يتعلق بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، فإنه قرار لا يسد الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي لأن القرار حتى لو نفذ بالكامل فإن حصة الفرد العراقي منه يومياً ٢٥ سنتاً فقط. والقرار رغم ذلك لم ينفذ لحد الآن بحسن نية وبشكل كامل لأن ممثل الولايات المتحدة لا يزال يرفض أو يعلق عدداً من العقود لشراء المواد الغذائية والدوائية بموجب القرار. ومن يريد أن يتأكد من هذه الحقيقة فإنني أدعوه لكي يراجع سجلات لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠).

إن التحسن البسيط الذي طرأ في حياة العراقيين جراء تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) هو زيادة حصتهم الشهرية من الرز والدقيق وبمعدل كيلوغرامين فقط في الشهر. وأظن أن الجمعية تتفق معي أن هذه الزيادة لا تمثل حلاً لمشكلة الغذاء والدواء في العراق.

الحصار أو رفعه ليست من مسؤوليتنا بل هي مسؤولية مجلس الأمن وحده. أما ادعاؤه بأن العراق مستعد للتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فهذا، حقيقة، ما كنا نسمعه منذ سنوات ولكن لم يتحقق شيء حتى الآن. والحقيقة أنني أقتصر في ردي على موضوع الأسرى فقط.

**السيد الهيتي (العراق):** آسف لأن آخذ الكلمة مرة ثانية ولكنني لن آخذ من وقتكم طويلا. وددت فقط أن أشير إلى آخر ملاحظة تفضل بها المندوب الموقر لتركيا وهي أن منطقتي حظر الطيران في شمال وجنوب العراق مفروضتان وفقا لقرارات مجلس الأمن. هذا الكلام غير صحيح لأن فرض منطقتي حظر الطيران في شمال وجنوب العراق هي ممارسة فردية فرضتها الولايات المتحدة فقط خلافا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا يوجد البتة أي قرار من قرارات مجلس الأمن ينص على فرض هاتين المنطقتين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠

عليها بوضوح في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتركيا، إلى جانب أعضاء آخرين في المنظمة، ما فتئت تشجع العراق طوال الوقت على الامتثال لتوقعات المجتمع العالمي بغية كفالة عودة الحياة الطبيعية إلى المنطقة وإلى العلاقات الثنائية بيننا.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى، على أمل أن يفهم أصدقائنا العراقيون ما سأقوله، على تصميم الحكومة التركية على الدفاع عن حرمة حدودها، فضلا عن سلامة سكانها. ولن تقصّر حكومتي في اتخاذ التدابير المناسبة بغرض صون مصالحها الأمنية المشروعة وحماية شعبها من الإرهاب.

**السيد العتيبة (الكويت):** آسف للاضطرار لممارسة حق الرد مرة أخرى على ما جاء في كلمة ممثل العراق.

في البداية، أود أن أؤكد التزامنا بما جاء في ردنا الأول الذي أدلى به مندوبنا الدائم. أشار ممثل العراق إلى أن الكويت تستغل قضية الأسرى والمحتجزين لإطالة الحصار المطبق على العراق. وردنا على ذلك هو أن إطالة